

دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

"الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات

التقنية بالمملكة العربية السعودية

مشروع تخرج

إعداد

خلود خالد العتيق 222000460

حصه عبدالرحمن موسى 222000439

جواهر حسبو 221002553

إشراف

د. وليد عبد الجواد سليمان صديق

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

1445هـ/2023م



إِهْدَاء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة..

وها أنا ذا أختتم بحى تحرّجى بكل همة ونشاط،

وأمنّ لكل من كان له فضل في مسيرتي،

وساعدني ولو باليسير،

الأبوين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة البجلين..

أهديكم بحى تحرّجى التواضع

شكر ونفقات

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / وليد سليمان على كل ما

قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها

المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلى إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي

والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم راجياً من

المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية: الدور الوسيط للابتكار المالي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. تم اختيارها من العاملين في شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية، وتم توزيع 360 استبانة واسترجاع 20 منها غير صالحة للتحليل ونوع العينة العشوائية البسيطة. ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي .

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المشاركة، المساءلة، الشفافية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمساءلة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشفافية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أكدت نتائج الدراسة الى وجود دور وسيط للابتكار المالي في علاقة بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأوصت الدراسة عدد من التوصيات كان أهمها : ضرورة تركيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين التفاعل بين العاملين من خلال تفعيل الأنشطة غير الرسمية لتحسين التواصل بينها وبين العاملين ضرورة تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لسياسة الباب المفتوح لضمان اكبر قدر ممكن من إشراك العاملين بصناعة القرارات المختلفة، ضرورة زيادة وعي العاملين لأهمية العمل كفريق لتحسين أنشطة العمل وزيادة الفعالية التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة - الابتكار المالي، نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة - شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

Contents

ب.....	بسم الله الرحمن الرحيم.....
ج.....	إهداء.....
د.....	شكر وتقدير.....
ه.....	المستخلص.....
و.....	قائمة المحتويات.....
ي.....	قائمة الجداول.....
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
1.....	1.1 المقدمة:.....
3.....	2.1 مشكلة الدراسة.....
3.....	3.1 أهمية الدراسة:.....
4.....	4..... ② الأهمية العلمية:.....
4.....	4..... ② الأهمية العملية:.....
4.....	4,1 أهداف الدراسة.....
5.....	5.1 أسئلة الدراسة.....
5.....	6.1 فرضيات الدراسة.....
6.....	7.1 نموذج الدراسة.....
7.....	8.1 أسباب اختيار الموضوع.....
8.....	9.1 المنهجية:.....

8.....	٢ أدوات الدراسة:
8.....	٢ مصادر جمع البيانات
9.....	9.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة
9.....	10.1 حدود الدراسة
10.....	11.1 الدراسات السابقة
18.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
18.....	المبحث الأول الحوكمة
18.....	تمهيد:
18.....	1.1.2 تعريف الحوكمة:
20.....	2.1.2 أهمية الحوكمة:
22.....	3.1.2 أهداف الحوكمة:
23.....	4.1.2 أبعاد الحوكمة:
24.....	5.1.2 معايير حوكمة الشركات:
25.....	6.1.2 مقومات الحوكمة:
27.....	المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
27.....	تمهيد:
27.....	1.2.2 تعريف نجاح المشاريع:
28.....	2.2.2 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:
29.....	3.2.2 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:
30.....	4.2.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

5.2.2 طرق ضمان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:	32
6.2.2 استراتيجيات لضمان استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السوق:	33
7.2.2 المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:	33
1.3.2 تعريف الابتكار المالي:	35
2.3.2 عناصر الابتكار المالي:	36
3.3.2 مصادر الابتكار المالي:	36
4.3.2 أهمية الابتكار المالي:	37
5.3.2 أنواع الابتكارات المالية:	38
6.3.2 العوامل المحددة للابتكار المالي:	38
الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)	40
1.3 تمهيد:	40
2.3 منهجية الدراسة:	40
3.3 مصادر جمع البيانات:	40
4.3 مجتمع وعينة الدراسة:	41
5.3 أداة الدراسة (الاستبانة)	41
6.3 صدق الاستبانة وثباتها:	43
7.3 المعالجة الاحصائية:	44
الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة:	46
1.4 تمهيد:	46

46.....	2.4 خصائص أفراد العينة الديموغرافية والوظيفية
48.....	3.4 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
55.....	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
63.....	1.5 مقدمة
63.....	2.5 مناقشة النتائج
64.....	3.5 التوصيات والمقترحات
66.....	Abstract
67.....	المراجع
67.....	أولاً: المراجع العربية
72.....	ثانياً : المراجع الأجنبية:

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
42	الجدول (1) توزيع فقرات الاستبانة	(1)
42	جدول (2) مقياس ليكرت الخماسي (Bongie, Sekaran, 2016)	(2)
43	الجدول (3) معالجة مقياس ليكرت الخماسي	(3)
44	الجدول (4) ثبات الاستبانة وقيم كرونباخ ألفا وماكونالد أوميغا	(4)
46	الجدول (5) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	(5)
49	الجدول (6) الاحصاء الوصفي لبعء متغير المشاركة	(6)
50	الجدول (7) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير المساءلة	(7)
51	الجدول (8) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير الشفافية	(8)
53	الجدول (9) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير الابتكار المالي	(9)
54	الجدول (10) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة	(10)
56	الجدول (11) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	(11)
57	جدول (12): اختبار التعددية الخطية المشتركة بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيطة	(12)
58	الجدول (13) اختبار فرضية الدراسة الأولى	(13)
60	الجدول (14) نتائج اختبار معاملات المسار	(14)
62	جدول (15) اختبار وساطة الابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة	(15)

الفصل الأول: الإطار العام للدارسة

1.1 المقدمة:

تعتبر الحوكمة أحد أنظمة الحماية في نظام الشركات التي تؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وجذب الاستثمار وإقامة التحالفات بينها وفتح أسواق جديدة للتسويق. كما يعمل نظام الحوكمة على حماية مصالح أصحاب الأموال من الأخطاء الإدارية ومنتجاتهم وأصحاب المصلحة مع الشركات من الموردين والعملاء والعاملين، وينعكس ذلك بدوره. وعن أداء الشركات في الاقتصاد العام من حيث دورها الاستثماري واستدامتها؛ حيث توجد الشركات لتنمو وتنمو وتبقى على قيد الحياة، لا لتموت وتذبل وتنفي.

تعتبر الحوكمة صمام الأمان لجميع الشركات، وتحفيز الاستثمار فيها، وتجنب الفشل المالي والإداري، وتعزيز مصلحة مجتمع الشركات. تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بما يحقق مصالح مجلس الإدارة ويحمي من الاتجار الداخلي. (جاحدوا رضا، 2010).

وللحوكمة أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تعمل على خلق بيئة استثمارية مستقرة وسهلة ومسؤولة وقادرة على حماية ممتلكات المستثمرين. وهذا ما سعت إليه المملكة في رؤيتها إذ جاء: «سنرحب بالموهبة من كل مكان، ومن يأتي ليشركنا في بنائنا ونجاحنا سينال كل الاحترام». تسمح الحوكمة أيضاً للدائنين بتقييم مخاطر الائتمان ومراقبة الوضع المالي للشركة المدينة وقدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة. توفر الحوكمة عائداً أمام التعاملات الفاسدة من خلال زيادة الإشراف والرقابة الداخلية على توزيع الأموال واتخاذ القرارات ووضع الدستور، وينعكس ذلك على المجتمع من خلال النمو الاقتصادي والتقدم في الأخلاق والسلوك. (سعيد، 2016).

وأخيراً تؤدي الحوكمة إلى تعميق السوق المالية (سوق الأوراق المالية) وزيادة قدرتها على جذب المدخرات من خلال توفير معلومات سوقية موثوقة لجمهور التداول من خلال تكريس مبدأ الشفافية مما يؤدي إلى حماية المستثمر وتحقيق أعلى كفاءة للقطاع المالي. قطاع. سوق. وهو ما يدعم تحقيق الرؤية ويضمن استدامة التنمية إن ادخار المال هو أحد المبادئ الخمسة التي تقوم عليها أركان الإسلام. ويحرم

إهدار المال بإنفاقه في غير الوجه المشروع، وتعرضه للضرر. وسبب التحريم أنه فساد، والله لا يحب المفسدين. لأن الإنسان إذا أضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس، وهذا يؤدي إلى التدهور الاقتصادي. (مسعود، 2022).

إن التطورات الاقتصادية في مجال الأعمال جعلت هياكل وتصنيفات المؤسسات شديدة التقلب والتطور، وبالتالي ماذا حدث لوضع المال والأعمال وحجم الاقتصادات وحرية التجارة والتطور التكنولوجي، كانت هناك شركات كبيرة وعملاقة وتختلف تصنيفات المؤسسات، خاصة من حيث ملكية أصولها. ولعل الشركات المساهمة كانت الأكثر حظاً، وكان لها النصيب الأكبر بينها ومن أهم سمات العصر الحديث هو الفصل بين ملكية هذه الشركات وإدارتها، بالإضافة إلى تأثير كبار المساهمين على صغار المساهمين ومن بينها ما دفع الدول إلى البحث عن أنظمة رقابية تضمن لأصحاب المصلحة في هذه الشركات حقوقهم كاملة، وهم يعترفون ذلك تقييد الإدارة ومراقبتها للقيام بمهامها كاملة وتحقيق المساواة بين جميع المساهمين من خلال ما يسمى بالحوكمة. (سلمان ، 2008).

وقد تبوأَت الأخيرة مكانة متميزة وبارزة على الأجندة المالية والتجارية في هذا الوقت بالذات، نظراً للمكاسب الكبيرة التي حققتها الأهمية والفوائد التي تعود بها على الشركات وأصحابها، وكذلك المجتمع والدولة. وقد أصبحت أهميته واضحة في الآونة الأخيرة لقد أطلحت الأزمة العالمية باقتصادات عدد من الدول المتقدمة والنامية، وأصبحت قضية الحكم تنصدر عناوين الأخبار في كل مكان ومع مرور الوقت، ورغم كل هذا، يبقى هذا الموضوع غامضاً إلى حد ما لدى شريحة كبيرة من المجتمع، وكذلك المفاهيم وتنوع المبادئ الأساسية المتعلقة بالحوكمة من تعريفها وأهدافها وأهميتها وضوابطها، وكذلك مبررات وجودها، بالإضافة إلى كل ما يساعد على توضيحها. الاطلاع على الموضوع وتبسيطه لكل المهتمين بهذا الأمر. (بله، 2012).

إن حوكمة الشركات وترشيد ومراقبة القرارات المتخذة أثناء عملية إدارة المنشأة بشكل عام لها الهدف الأسسى وهو التأثير على وهذا الأمر له الأثر الإيجابي على الأداء المالي والمادي للمؤسسة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث نجد أن الشركة أصبحت تهتم بشكل متزايد بقياس أدائها استناداً إلى

أسس ونظريات ونماذج ومؤشرات معيارية ومعايير وأساليب يتم من خلالها معرفة مستوى جودة الأداء لضمان التقدم في الطريق الصحيح ووفقاً للنهج والأهداف التي خطط لها أصحاب المصلحة والتي تعتبر من أسس أهداف الأطراف المعنية. مصلحة الجميع تقتضي تحقيق الأهداف المقررة والحفاظ على حقوق كل منهم دون المساس بحقوق الأطراف الأخرى. وهذا ممكن وقد اقتضت دراسة هذا الموضوع على الأداء المالي وليس الأداء العام للمؤسسة، مما دفع الباحث إلى متابعة حيثيات هذا الموضوع فتعمق فيها ودرس الجوانب والخطوات الأساسية، وبعد التفكير في متغيرات الدراسة لاحظ أنها اتسعت، فلجأ إلى الاختصار على وينبغي تحديد هذا المذكور أعلاه مباشرة. (نصر على عبد الوهاب، 2007).

2.1 مشكلة الدراسة

وقد تبوأَت الأخيرة مكانة متميزة وبارزة على الأجندة المالية والتجارية في هذا الوقت بالذات، لما حققته من مكاسب كبيرة من حيث الأهمية والمنافع التي تعود بها على الشركات وأصحابها، وعلى المجتمع والدولة. وقد أصبحت أهميته واضحة في الآونة الأخيرة. لقد دمرت الأزمة العالمية اقتصادات عدد من الدول المتقدمة والنامية، وأصبحت قضية الحكم تنصدر عناوين الأخبار في كل مكان وعلى مر الزمن. ورغم كل هذا، يبقى هذا الموضوع غامضاً إلى حد ما بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع، وكذلك المفاهيم. وتتنوع المبادئ الأساسية المتعلقة بالحوكمة من تعريفها وأهدافها وأهميتها وضوابطها، وكذلك مبررات وجودها، بالإضافة إلى كل ما يساعد على توضيحها. استكشف الموضوع وتبسيطه لكل المهتمين بهذا الأمر.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي وهو ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود الابتكار المال في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية"، تكمن الأهمية العملية للدراسة في ارتباطها بعمل وأداء الشركات التقنية بالمملكة

العربية السعودية"، والتي تساعد الشباب والخريجين على بناء مستقبلهم من خلال إقامة مشاريع ريادية من شأنها أن تساهم في دفع عجلة الاقتصاد في مختلف القطاعات والحد من البطالة. ويتم تقسيم الأهمية إلى:

✓ الأهمية العلمية:

- تسليط الضوء نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لأنها تساهم في علاج مشكلة البطالة والفقر، علاوة على مساهمتها بشكل فعال ونسبة كبيرة على صادرات الدولة والنتائج المحلي الإجمالي.
- تنبع أهمية الدراسة كونها اهتمت بالابتكار المالي نظرا لحدثة هذا المصطلح في بيئة الأعمال.
- المساهمة في إضافة مرجع هام في الموضوعات المعاصرة الحديثة التي لا يزال يكتنفها الغموض وإثراء المكتبات والباحثين.

✓ الأهمية العملية:

- الحاجة للبحث عن كافة العوامل الادارية التي تضمن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لما لهذه المشاريع من دور اقتصادي في هذه البلاد.
- الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لتعزيز ثقة جميع اصحاب العلاقة في هذه المشروعات..
- العمل على تحفيز أصحاب القرارات داخل المؤسسات الحكومية على ضرورة اتباع دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

4,1 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية" حيث تتمثل أبعاد المتغير المستقل وهي الحوكمة وهي (المشاركة – المسألة – الشفافية") ، بينما تتمثل أبعاد

المتغير التابع المتمثل في نجاح المشاريع وهو (نجاح المشاريع)، والمتغير الوسيط وهو الابتكار المالي، ومن ثم نجد أن من أهم أهداف هذه الدراسة التعرف على:

- التعرف على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.
- التعرف على الحوكمة وأهميتها بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أهمية الابتكار المالي في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على دراسة الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- التوصل إلى تأثير الحوكمة والابتكار المالي على نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.

5.1 أسئلة الدراسة

لـ السؤال الرئيسي الأول : ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود الابتكار المالي في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية؟
ومن ثم يتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

✓ السؤال الفرعي الأول: ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحجم في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية ؟

✓ السؤال الفرعي الثاني ما واقع نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة التقنية

بالمملكة العربية السعودية ؟

✓ السؤال الفرعي الثالث: ما واقع الابتكار المالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة

التقنية بالمملكة العربية السعودية ؟

6.1 فرضيات الدراسة

استنادا على أسئلة الدراسة ونموذجها، تم صياغة الفرضيات التالية بالصيغة العدمية، التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها:

✓ الفرضية الرئيسية الأولى: H.O1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للحوكمة بمبادئها (المشاركة – المسألة – الشفافية) على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية .

ويتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية:

– الفرضية الأولى H.O.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للمشاركة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.

– الفرضية الثانية H.O.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للمسألة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

– الفرضية الثالثة H.O.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للشفافية على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

✓ الفرضية الرئيسية الثانية: H.O.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للحوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعزى للابتكار المالي.

7.1 نموذج الدراسة

يهدف هذا النموذج إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعادها (المسألة – الشفافية - المشاركة) على

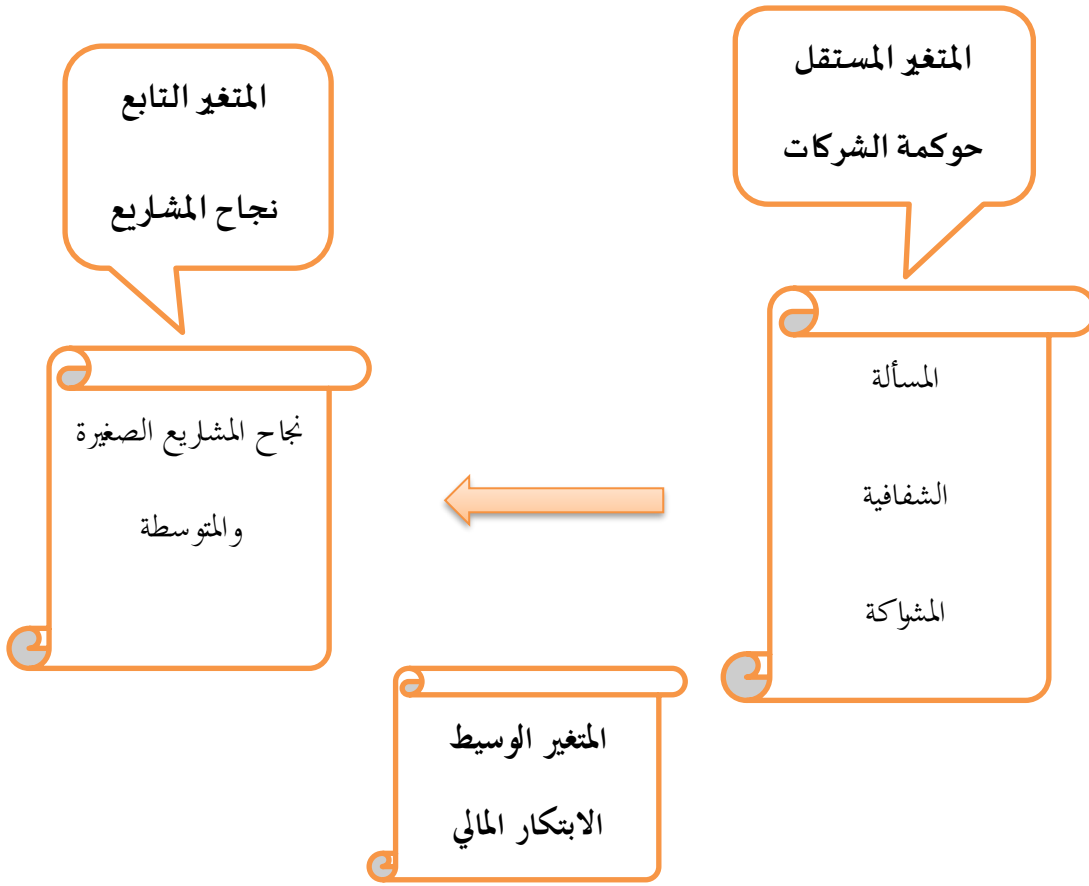
نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدور الوسيط لابتكار المالي.

– المتغير المستقل: الحوكمة بأبعادها (المسألة – الشفافية – المشاركة)

– المتغير التابع: نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

– المتغير الوسيط : الابتكار المالي .

الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة



من إعداد/ الباحث

8.1 أسباب اختيار الموضوع

- حداثة متغيرات الموضوع علميا وعمليا.
- الرغبة في التعرف على دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الدور الحيوي الفعال للحوكمة تماشيا مع متطلبات ومتطورات العصر.
- تساعد الدراسة في مساهمة المزيد من المعرفة والبيانات حول دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

9.1 المنهجية:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. يتيح المنهج الوصفي التحليلي للباحث وصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وفهمها بشكل دقيق. ثم يعمل على حل المشكلات والتساؤلات التي تدرج تحت مجال البحث العلمي.

يقوم الباحث في هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من مصادر مختلفة ويقوم بتحليلها وتفسيرها بطريقة دقيقة ومنهجية. ثم يقوم بتطبيق أدوات التحليل المناسبة للبيانات المجمعة بهدف إعطاء تفسير ونتائج مناسبة حول تلك الظاهرة.

أدوات الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "دور دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية" والتي تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية:

- ✓ القسم الأول: ويتكون من البيانات الشخصية عن المبحوثين، (النوع – العمر – الدرجة العلمية- عدد سنوات الخبرة – المسعى الوظيفي).
- ✓ القسم الثاني: يتعلق بحوكمة الشركات.
- ✓ القسم الثالث: ويتعلق بنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القسم الرابع: الابتكار المالي .

مصادر جمع البيانات

- ✓ المصادر الثانوية: في تناول الإطار النظري للدراسة اتجه الباحثون إلى مصادر البيانات الثانوية وهي الكتب والمراجع العربية، الدوريات والمقالات والتقارير الأجنبية ذات الصلة

والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والقراءة على المواقع الإلكترونية إنترنت مختلف.

✓ المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، لجأ الباحثون إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للدراسة. تم تصميمه خصيصاً لهذا الغرض.

9.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم نسخ الاستبيان وتحليله من خلال برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية للحزمة الإحصائية (SPSS). تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- ✓ النسب والتكرارات: لوصف عينة الدراسة.
- ✓ الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي، والانحراف المعياري.
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ (لتحديد ثبات فقرات الاستبيان).
- ✓ معامل ارتباط بيرسون (لقياس درجة الارتباط): يعتمد هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. ولها واستخدمه الباحثون لحساب الاتساق الداخلي وبناء صدق الاستبانة، وكذلك لدراسة العلاقة بين المجالات.
- ✓ نموذج الانحدار الخطي المتعدد. اختبار تحليل التباين (اختبار عينات T المستقلة) لمعرفة ذلك ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات.
- ✓ اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA - Variance of Analysis Way One) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاثة مجموعة واحدة أو أكثر من البيانات

10.1 حدود الدراسة

— الحدود الموضوعية: ارتكزت الدراسة على التعرف على دور حوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- الحدود المكانية: ارتكزت الدراسة حول شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: ارتكزت الدراسة في الفترة 2023-2024.
- الحدود البشرية: كافة العاملين داخل شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.

11.1 الدراسات السابقة

1. دراسة عداوي خديجة، (2021)، بعنوان واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية "دراسة مقارنة بين بعض البلدان العربية"

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمات المالية المتتالية حيث كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يدرس مدى تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق موثيق حوكمة الشركات في البلدان محل الدراسة (مصر، الأردن، الجزائر) مع المتطلبات الدولية لحوكمة الشركات (OCDE) ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها، تشجيع الممارسات المثلى للحوكمة من خلال توفير إطار مؤسسي وقانوني لذلك، مع العمل على إعادة صياغة ميثاق الحكم الراشد الجزائري بما يتوافق مع متطلبات مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. دراسة قطاف عقبة، (2019)، بعنوان دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

اهتمت هذه الدراسة بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث أن مخرجات هذا البحث تعد مهمة لمسيحي المؤسسات والمستثمرين في إطار بحثهم عن الأساليب الكفيلة بتحسين أداء مؤسساتهم و المرتبطة أساسا بمختلف أبعاد الحوكمة، إضافة إلى أهميتها بالنسبة للشركات غير المدرجة و الرغبة في الدخول للبورصة انطلاقا من تقديم صورة عن مستوى الإفصاح والشفافية الذي تتمتع به الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

3. دراسة رولا وائل، (2019)، بعنوان دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام

الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وتأثير الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، ولفحص هذا التأثير، تبنت الباحثة مؤشرات حوكمة القطاع العام العالمية، التي قام بتطويرها البنك الدولي في العام 1996 (WGI Indicators Governance Worldwide) (The وهي: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس، وهو: ما أهمية تطبيق الحوكمة للمساهمة في الحد من الفساد في القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين، وللإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، والاستبانة المحكمة من ذوي الاختصاص كأداة للدراسة. طُبقَت الاستبانة على عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم اختيار 16 وزارة ومؤسسة من أصل 38 وزارة ومؤسسة أي ممثلة بنسبة 42.0% وتم اختيار 10 موظفين من كل وزارة ومؤسسة، مع ضمان التمثيل حسب الجنس والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة، وتم استرداد عدد 140 استبانة من أصل 160 تم توزيعها

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الإجماع على وجود عالقة تأثيرية لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين، كما أظهرت النتائج الدور الفاعل لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد، حيث أن الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون يشكلان المحوران الأكثر أهمية في الحد من الفساد بمتوسطات حسابية 3.91، 3.87 على التوالي، يليهما فعالية الحكومة بوسط حسابي 3.78 ومن ثم جودة التشريعات والسيطرة على الفساد والمشاركة والمساءلة وتتمثل في بأوساط حسابية 3.7 و 3.64 و 3.64 على التوالي.

كما توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني تواجه عدة تحديات منها الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الداخلي، وبالرغم من ذلك هنالك جهود كبيرة قامت بها مؤسسات

القطاع طر تشريعية العام الفلسطيني تصب في الحكومة إلا إنها جهود مبعثرة بحاجة إلى مأسسة وإلى أ وتنظيمية، تكفل وتضمن تبنيها كنهج حكومي فلسطيني، قادر على تحقيق أهداف تنموية، اقتصادية واجتماعية وأيضاً قادر على الحد من الفساد. أفضت الدراسة إلى عدة توصيات منها أن تكون الحكومة في المؤسسات القطاع العام الفلسطيني منبثقة من رؤية شاملة لصناعة القرار السياسي في فلسطين، وضرورة عمل برامج توعية للعاملين في مؤسسات القطاع العام وللمواطنين بمدى أهمية الحكومة كوسيلة للحد من الفساد، خاصة أن فلسطين لاتزال في طور البناء مما يسهل ادماج مفاهيم الحكومة فيها، كما يجب على الحكومة الفلسطينية أن تُولي اهتمام كبير لتحسين ورفع تقييمها ضمن مؤشرات الحكومة الخاصة بمؤشر الحكومة العالمي (WGI)، وضرورة العمل على رفع مستوى الحماية للمبلغين عن الفساد خاصة الحماية الوظيفية.

4. دراسة مسعود يونس، (2018)، بعنوان دور الحكومة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

هدف هذا البحث للتعرف على دور الحكومة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ "دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية" التعريف بحكومة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري، وتعلّى مصلحة مجتمع الشركات على مصالح مجلس الإدارة والحماية من اتجار الداخلين، وتخلق بيئة ثمرين، استثمارية مستقرة وميسرة وذات مسؤولية، وقادرة على حماية ممتلكات المست وهذا يحقق رؤية المملكة ؛ حيث ورد فيها: "سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح..".

وسنستفيد من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحكومة الرشيدة. وأثبت البحث شرعية نظام الحكومة لاشتغال نصوص القرآن والسنة على قواعدها والتي تعد مخالفتها إفساد في الأرض وهو منهي عنه .

وتبين من خلال البحث حرص المنظم السعودي على تحقيق الحوكمة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ٢٨/١/١٤٣٧ هـ ، والمنشور في ٢٢/٢/١٤٣٧ هـ بدءاً من مرحلة التأسيس ومروراً بإدارة الشركة وبالتغيرات التي تعتمدها في حياتها من الاندماج والتحول ، وإنقاص وزيادة رأس المال والرقابة على الشركات أثناء حياتها ، وفي فترة التصفية ، وكان لكل الشركات نصيب وافر من تطبيق الحوكمة حتى في شركة المحاصة المستترة ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث: تناول أولها ماهية الحوكمة وأهميتها، ووضح الثاني التنظيم القانوني للحوكمة في قانون الشركات السعودي الجديد. واختتم الثالث شرعية الحوكمة ودورها في تحقيق رؤية الملكة ٢٠٣٠ م، وذيل البحث بالنتائج التي أوضحت أن تطبيق الحوكمة في نظام الشركات السعودي يؤدي إلى الفاعلية، والمسؤولية، وإنفاذ العقود، وتنامي الشركات السعودية لتصبح عملاقة؛ وهذا يخلق الثروة ويحارب الفقر، ويعطى دوراً أكبر للقطاع الخاص ويجذب الاستثمار الأجنبي، ويحسن التنافسية، ويحقق الرؤية والتنمية المستدامة وفق منهج الشريعة الإسلامية الغراء.

5. دراسة عبد الستار، (2017)، بعنوان آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة“.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات المملوكة للدولة، نشأتها وتطورها، أهميتها ومبرراتها، وكذلك استعراض أهم آلياتها مع التركيز على دور لجان التدقيق في مجالس الإدارة باعتبارها أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد، وعالقة هذه اللجان بالتدقيق الداخلي والخارجي، كما أنها تهدف إلى لفت انتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والإداري.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وأبعادها وتحليلها، أما أهم نتائج الدراسة تعتبر الحوكمة المؤسسية واحدة من الآليات التي أصبح من الضروري تطبيقها في معظم المؤسسات، سواء أكانت حكومية أم خاصة بهدف تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين مع المؤسسة، أيضاً يعتبر الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الدولة والتي

تحد من إمكانيات نموها وتطورها، بالإضافة إلى تغليب مصلحة بعض الأطراف على غيره، والذي يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة على مستوى المؤسسة والمجتمع.

6. دراسة محمد البشير، (2017)، بعنوان دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة".

تعالج هذه الأطروحة موضوع "دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة"، وقد بعث وإثراء الحوار العلمي حول الموضوع، حيث قام الباحث بالتعرض إلى النشأة والتطور التاريخي لحوكمة المؤسسات، كما تم التعرف على المفاهيم المختلفة والتعاريف المتداولة من قبل الباحثين حول مفهوم حوكمة المؤسسات، وتحديد تعريف موحد لها، من خلال الاهتمام والانتشار الواسع لهذا المصطلح الحديث عبر أنحاء العالم، كما اهتم الباحثون بالتعرف على القواعد والمبادئ الدولية التي تضبط المؤسسات والشركات المدرجة في البورصة على وجه الخصوص. ولعل من أبرز المؤسسات في العالم تلك التي تسعى إلى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من أجل تفادي كل أنواع التضارب والتعارض في جميع القرارات سواء كانت "مالية، استثمارية، توزيعية..... إلخ"، حيث يؤدي تطبيق مثل هذه القرارات إلى تحسين وتفعيل مردودية المؤسسات وترشيد قرارها، بالإضافة إلى تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، من خلال تحديد انعكاسات تطبيق هذه المبادئ على ترشيد القرارات المالية وتفعيلها، التي تم اتخاذها من قبل متخذي القرارات فيها، والإسهامات التي يخلفها تطبيق المبادئ من أجل تحسين الأداء المالي للمؤسسة، من خلال قياس وتحديد مستوى هذا الأداء، يتم تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تساهم في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة..

كما تعامل الباحث مع الموضوع بشكل من الجدية والموضوعية، ونظرا لاتساع الموضوع خاصة من جانب أداء المؤسسة، تم اقتصار هذه الدراسة على جانب الأداء المالي في جميع جوانب هذا البحث. بعد التعرض للمفاهيم النظرية لحوكمة المؤسسات، وكيفية تطبيق مبادئها في المؤسسة من جميع الجوانب: من طرف متخذي القرارات فيها، وتحديد النظرة العميقة في ترشيدها، وتفعيل وتحسين أدائها، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتقييم واقع تطبيق هذه المبادئ في المؤسسات الجزائرية (امع الصناعي صيدال في الفترة

الزمنية 2008 إلى 2013)، من خلال سلسلة من اللقاءات والحوارات مع متخذي القرارات داخل [2] مع، حيث تعامل الباحث مع هذه الدراسة من خلال المقارنة الداخلية في شقين أساسيين: أولاً دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي قبل تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال السنتين 2008 إلى 2009 وهي تعتبر سنوات الأساس، والشق الثاني مقسم إلى عنصرين: استخدم الباحث في العنصر الأول الإسقاط عن طريق استمارة الاستبيان لمعرفة واقع تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال سنة 2010 أما العنصر الثاني فقد تم فيه دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي بعد تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال السنوات 2010 إلى 2013، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن [2] مع الصناعي صيدال يطبق مبادئ حوكمة المؤسسات ويرشد القرارات المالية، ويعمل على تحسين مردودية وأداء المؤسسة ككل، وذلك من خلال تحديد العلاقة الإرتباطية (سواء كانت طردية موجبة أو عكسية) بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي، كذلك مقارنة الأداء المالي في [2] مع قبل وبعد تطبيق المبادئ.

7. دراسة يوسف خنيش، (2010)، بعنوان دور حوكمة الشركات في تفعيل عملية اتخاذ القرار- دراسة حالة مع الصناعي صيدال.

كانت إشكالية البحث تدور حول: دور حوكمة الشركات في تفعيل عملية اتخاذ القرار في الشركات الاقتصادية الجزائرية، من خلال ثلاث فصول خصصها على التوالي: الفصل الأول يدور حول عموميات حوكمة الشركات، أما الفصل الثاني يتحدث عن حوكمة الشركات والقرارات الإدارية، والفصل الأخير حول دراسة حالة الصناعي صيدال، وبالرغم مما تمثله إشكالية البحث من إضافة علمية كبيرة لهذه الدراسة، إلا أنه يفتقر إلى توضيح العلاقة بين مبادئ حوكمة المؤسسات وكيفية تفعيل عملية اتخاذ القرارات هذا من جهة، أما بالنسبة إلى الدراسة الميدانية للبحث فيمكن اعتبارها بداية تطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات فيها. وعليه يمكن إسقاط هذه الدراسة والإشكالية على مؤسسة أخرى. ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أن 70% من الموضوع يساعد بشكل كبير الباحث على فهم وتحليل واقع تطبيق حوكمة المؤسسات وتفعيل القرارات داخل الشركة وبالتالي أعطت إضافة كبيرة للباحث حول موضوعه.

8. دراسة رضا زهواني، (2014)، بعنوان حوكمة الشركات ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للشركات،

تتمحور إشكالية هذه المداخلة حول: كيف يمكن أن تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركات. ومن خلال هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتحدث عن المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات، أما المحور الثاني فتحدث عن محددات ومعايير حوكمة الشركات وأهدافها، والمحور الأخير يتحدث عن حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات. يرى الباحث أن هذه الورقة البحثية تحتوي على إضافة علمية بالنسبة للبحث المدروس، وهذا من خلال المحور الأخير الذي تطرق في مضمونه إلى علاقة مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للشركة، حيث استنتج الباحث أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء الشركات، وبالتالي تحقيق الأداء المالي وتحسينه.

9. دراسة عمرو على عبد الصمد، (2013)، بعنوان إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر.

هدف البحث إلى التعرف على نقاط القوة والضعف أطر الحوكمة في كل من ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ودليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية مقارنة بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة صياغة إطار الحوكمة الجزائري وجعله إلزامياً بما يوافق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا نوع المؤسسات، بالإضافة إلى العمل على زرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، واستحداث وكالات ترتيب وتقييم المؤسسات، مع السعي لتوفير إطار مؤسسي وقانوني لذلك.

تهتم المؤسسات بالابتكار لما له من تأثير كبير على تحقيق التميز، واكتساب المنافسة مع المؤسسات الأخرى و تعزيز مستوى نموها بما يضمن استدامتها، ونظراً للوضع الحالي والمتوقع للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات اقتصادياً، يسعى البحث إلى تحليل قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية العربية لإدارة الابتكار المؤسسي الذي يدعمها القدرة على تقديم "منتجات وخدمات" أفضل وتنفيذها العمل في إطار نماذج وإجراءات العمل التي تحسّن الأداء ودعم الاستدامة التي يتم تحقيقها

كلما تميزت المؤسسة بتحقيق ذلك مع جودة أعلى. ووصولها إلى مركز تنافسي أكثر تقدماً بين المؤسسات المماثلة، واعتمد البحث على دراسة الواقع الحالي في تحليل آليات الابتكار المستخدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم أنشطتها ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على ذلك لتطبيق الممارسات المبتكرة نسبياً أكثر من الدور الذي تلعبه ابتكار الشركات الكبرى في المملكة العربية السعودية في بعض الجوانب، حيث تفوقت الشركات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على تقديم الخدمة بشكل كامل سلع أو خدمات جديدة، مع التركيز على خفض الأسعار مع النسبية الأهمية 52.07%، 60.4% مقابل 47.93%، 39.6% في الكبير الشركات مما يعكس قدرتها المستقبلية على تحقيق المتوقع أهداف لدعم الاقتصاد السعودي، خاصة في حال مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الممارسات المبتكرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول الحوكمة

تمهيد:

ظهر مفهوم الحوكمة بعد مشكلة نظرية الوكالة والتي تتضمن فهم العلاقة المعقدة بين الإدارة العليا في الشركات الكبيرة ومجلس الإدارة. وكان هذا هو السبب وراء فشل شركات القطاع العام والخاص في مختلف أنحاء العالم، وبسبب الأزمات المالية وانهيار الاقتصاد في كثير من دول العالم، تم اللجوء إلى النظام الإداري بهدف حل المشكلة. هذه المشكلة وتوطيد العلاقة المتوترة. وقد سعي هذا النظام بالحوكمة، وتم تطبيقه في كل من الدول المتقدمة والنامية. للحماية من انهيار الشركات بسبب الأزمات الإدارية (عبدالقادر، 2018).

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بشكل ملحوظ من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، وأبرزها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات كرد فعل على انهيار المؤسسات الدولية الشهيرة المؤسسات الشركات وحدوث الأزمات المالية العالمية الكبرى لقد تزايد الاهتمام بقضايا الفساد المالي الإداري لدى العديد من الشركات العالمية، وعليه أدركت المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية أن حوكمة الشركات لا تساعد فقط على تجنب المشاكل المالية والإدارية للشركة، بل تساهم أيضاً في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتعزيز الرفاه الاجتماعي. (الحيارى، 2017).

1.1.2 تعريف الحوكمة:

الحوكمة بالمعنى العام هي قواعد وقوانين للتحكم ومراقبة العاملين في الشركات حتى لا تحدث

الانهيارات والأزمات. هناك عدة تعريفات لمصطلح الحوكمة، منها:

وتعرف على أنها الإجراءات التي تتخذها المنظمات لتحسين العلاقة والتفاعل مع الآخرين، بما في ذلك العملاء وأصحاب المصلحة والشركاء، مثل المشاركة في الأنشطة المتعلقة بتحسين الممارسات البيئية تتضمن الحوكمة مجموعة من القواعد والإجراءات التي توجه أعمال الشركات على المدى القصير والطويل؛ مثل سن قوانين للتعامل الجيد مع الموظفين وإيجاد التوازن بين المصالح المرتبطة بالمنشأة (ميخائيل، 2015).

يتم تعريف الحوكمة من وجهة نظر جمعه على أنها مجموعة الإجراءات والأنظمة الإدارية والقانونية والمحاسبية والاقتصادية والأخلاقية التي توجه سلوك المنظمة وتحكم العلاقة بين إدارة المنظمة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصلحة. وفي إطار حوكمة الشركات يتم تحديد الهيكلية التي يتم من خلالها إنشاء المؤسسة ووسائل تحقيقها ومراقبة الأداء. ويجب توفير نظام جيد لحوكمة الشركات يوفر الحوافز المناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف، وهو ما يحقق بدوره مصلحة المنظمة والمساهمين ويسهل عملية الرقابة. (جمعه، 2015).

وعرفها دليل حوكمة الشركات في مصر على أنها مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها (الحايك، 2016، ص24).

تعرف أيضًا بأنها مجموعة القواعد والحوافز التي يتم من خلالها توجيه قيادة المنظمة والتحكم فيها؛ الحد من المخالفات الأخلاقية التي يمكن أن يرتكبها مديروها، من أجل الحفاظ على كفاءة عالية تساعد في الاستثمار طويل الأجل وتحسين الربحية. (Nkwagu, 2017).

أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفت الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم بجميع أعمالها (الجبالي والمحاميد، 2018).

بينما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة منظمات الأعمال بناء على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، استنادا إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية. (جبير، 2018، ص31).

(المناصير، 2013) عرفه بأنه النظام الذي يتم من خلاله إدارة ومراقبة الشركات مجلس الإدارة هو المسؤول عن حوكمة الشركة، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والتأكد من وجود هيكل حوكمة مناسب تشمل مسؤولية مجلس الإدارة تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتوفير القيادة التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة العمل، وتقديم التقارير إلى المساهمين خلال فترة خدمتهم، والتأكد من التزام مجلس الإدارة بالقوانين واللوائح، و يعمل لصالح المساهمين. (المناصير، 2013، ص 21).

ويرى آخرون أن الحوكمة نظاماً واسعاً لتطبيق آليات وإجراءات حاكمة لعمل الشركات والمنظمات الحكومية، وفي إطار هذه الآليات والإجراءات يتم التركيز على تعزيز الثقة بين مختلف الفئات، وتبنى الشفافية والنزاهة والعدالة والمساءلة والرقابة والموضوعية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى (خريس، 2020).

وبناء على ما سبق يرى أن الحوكمة عبارة عن مجموعة الإجراءات والقواعد الإدارية والمالية التي تهدف إلى ضبط عمليات الرقابة على الأداء في المؤسسات والمشاريع التجارية، بحيث تضمن هذه الإجراءات التفاعل الإيجابي بين كافة الأطراف، من خلال تحديد واضح للواجبات والمسؤوليات، والعمل ضمن معايير الشفافية والإفصاح والنزاهة والعدالة، وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه المؤسسات والمشاريع التجارية.

2.1.2 أهمية الحوكمة:

يعتبر تطبيق نظام الحوكمة في الشركات والمشاريع التجارية عملية بالغة الأهمية، خاصة في الظروف الحالية، حيث يساعد الشركات على تحقيق أفضل أداء. كما أنه يساعد الشركة على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، وبناء الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويحمي الشركات من الإفلاس والخسائر، ويظهر أهمية حوكمة الشركات في الجوانب التالية (الحيارى، 2017):

(1) محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركات وإنهاء وجوده والقضاء عليه نهائياً.

(2) تحقيق النزاهة والعدالة وضمان الحياد والنزاهة لجميع الأطراف العاملة في الشركة من أعلى مستوى إداري إلى أدنى مستوى من الموظفين.

(3) الاستفادة القصوى من الأنظمة المحاسبية والرقابية الداخلية، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال تحقيق الإنفاق الفعال، وربط عمليات الإنفاق بالإنتاج، وخفض تكلفة رأس المال.

(4) تحقيق أقصى قدر من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المقدمة من الشركة.

(5) التأكد من درجة كافية من فعالية المدققين الداخليين والخارجيين، والتأكد من تمتعهم بدرجة عالية من الاستقلالية وعدم تعرضهم لضغوط مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

وأبرز الحايك (2016) أهمية الحوكمة لكل من المساهمين والشركات والمؤسسات كما يلي:

- أهمية الحوكمة للمساهمين: تتبلور هذه الأهمية في جانبين:
 - مساعدة المساهمين على التعرف على المخاطر الناتجة عن الاستثمار في هذه المرافق، انطلاقاً من مبادئ الإفصاح والشفافية التي تقوم عليها الحوكمة.
 - يحتفظ جميع المساهمين بحقوقهم المختلفة في التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية والخاصة تتعلق بمستقبل المشاريع والشركات.
- أهمية حوكمة الشركات. وتتلخص هذه الأهمية فيما يلي:
 - وضع إطار تنظيمي يتم من خلاله تحديد أهداف المنظمة وسبل تحقيقها من خلال تحفيز أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين.
 - زيادة ثقة المستثمرين في الشركة التي تطبق قواعد الحوكمة لأنها تحمي حقوقهم.
 - رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات والمشاريع التي تنفذها من خلال تحديد أسس العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين.
 - الانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين لتمويل مشاريع التوسع.

3.1.2 أهداف الحوكمة:

الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله تشغيل المنظمة وإدارتها، والأخلاقيات التي تنظمها وتتبعها، والمخاطر التي تواجهها. تخضع جميع الشركات لحوكمة الشركات. وهي أيضًا مجموعة العلاقات بين مديري الشركة ومجلس الإدارة وأصحاب الأعمال والمساهمين، وتتضمن أيضًا وسائل تحقيق هذه الأهداف. هناك مجموعة من الأهداف التي تعمل حوكمة الشركات على تحقيقها، منها: (نسمان، 2019،

ص 20):

- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة ومراقبة الأداء. مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات.
- عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وأعضائه.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة، وتفعيل التواصل معهم.
- رفع المعايير ودفع إصلاح نظم الإدارة المؤسسية.
- إنشاء هياكل إدارية يمكنها مساءلة الإدارة أمام المساهمين.

واضاف (خليل 2019، ص23) مجموعة اخرى من الأهداف التي تسعى الحوكمة المؤسسية إلى تحقيقها وهي:

- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين ولعب دور مراقبي أداء الشركات
- تعزيز عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركات وعملياتها وإجراءاتها المحاسبية والمراجعة المالية، بما يسمح بضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- حماية أصول الشركة ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين.

كما أضاف الحيارى (2017)، مجموعة من الأهداف والفوائد التى تسعى الحكم إلى تحقيقها، وهى:

- تحقيق العدالة والشفافية والمساواة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.
- تشكيل لجان التدقيق من الأعضاء المستقلين وغير الأعضاء فى مجلس الإدارة، بهدف تجنب التضليل والتلاعب والاحتياى.
- زيادة الاهتمام بمصالح المساهمين وضمان حمايتهم من خلال الحد من تعارض السلطة الإدارية وتضارب الأهداف.
- التقليل من استخدام السلطة والإدارة ضد المصلحة العامة والقضاء على الوساطة والمحسوبية إلى حد كبير.
- المحافظة على مصالح العمل والموظفين وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يضمن تعزيز الرقابة والرقابة الداخلية.
- تشجيع الاستثمار المحلى والأجنى وخلق فرص عمل جديدة وتعظيم الربحية.
- تفعيل عمليات الرقابة على الأداء المالى من خلال الالتزام بالقانون ومنع الفساد المالى والإدارى وزيادة الثقة لدى المستثمرين بهدف خفض تكلفة رأس المال.

4.1.2 أبعاد الحوكمة:

يوجد العديد من المبادئ والأبعاد التى تحكم نظام الحوكمة المؤسسية وهى (الراعى، 2021)

- (1) المساءلة: وتمثل جميع الصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة، وهم المسؤولون عن مراقبة شؤون الشركة وعملها.
- (2) الشفافية: هى التزام المنظمة بتقديم أى معلومات يطلبها المساهمين فى أى وقت، على أن تكون هذه المعلومات واضحة وواقعية.
- (3) العدالة: وتعنى المساواة فى المعاملة بين المساهمين وحماية أكبر لحقوقهم، خاصة لمن يملكون أسهماً قليلة.

(4) الانضباط: هو مفهوم يرتبط مباشرة بالحكم الرشيد، بحيث يكون السلوك المتبع في العمل أخلاقياً وسليماً.

(5) المشاركة: العمل على تجسيد المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار، وإشراك الأفراد في تحديد الاحتياجات والأولويات وإعداد الخطط.

(6) سيادة القانون: في حال مخالفة قواعد السلوك المهني، يمكن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين، كما أنها تمكن جهات إنفاذ القانون من القيام بدورها في منع الفساد، من خلال استقلاليتها.

(7) مكافحة الفساد: للفساد جوانب عديدة، بعضها إداري ومنها مالي وآخر، وتعتبر مكافحة الفساد من أولويات الحكم الرشيد. إن إساءة استعمال السلطة والرشوة وتغليب المصلحة الشخصية واستخدام المسميات الوظيفية واستغلال النفوذ كلها مظاهر للفساد، ومكافحتها تتطلب قدرات مؤسسية كافية، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة وسائل الإعلام والمجتمع المدني. المنظمات في مكافحتها.

(8) المسؤولية الاجتماعية: هي نوع من الالتزام الأخلاقي تجاه المجتمع، وتجاه الموظفين، ومساهمتهم في تنمية المجتمع.

5.1.2 معايير حوكمة الشركات:

وقد وضعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OECD معايير أساسية لحوكمة الشركات يمكن تلخيصها بما يلي (الحيارى، 2017):

- (1) وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يؤكد هذا المبدأ على أهمية وجود إطار فعال يتضمن القواعد والقوانين التي تضمن تطبيق الحوكمة. ولتعزيز الشفافية وضمان الاتساق مع القواعد القانونية، يتطلب هذا وجود نظام مؤسسي فعال يشجع الأسواق الشفافة والفعالة.
- (2) حقوق المساهمين والمهام الرئيسية للمساهمين: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار حوكمة فعال يضمن الحفاظ على حقوق المساهمين المختلفة سواء الحقوق المالية أو الحقوق المتعلقة

بالحصول على المعلومات بشفافية وفي الوقت المطلوب وكذلك الحق في الاطلاع على القرارات التي تتخذها الإدارة إلى الحد الذي لا يؤثر على نجاح المشروع.

(3) المساواة في المعاملة بين المساهمين: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار حوكمة فعال يضمن المعاملة المتساوية والعادلة بين جميع المساهمين، بغض النظر عن حجم المساهمة، ويمنح الجميع نفس الفرصة للحصول على حقوقهم.

(4) دور أصحاب المصلحة الآخرين: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار حوكمة فعال يحافظ على حقوق أصحاب المصلحة التي يحددها القانون ويحميها من التجاوزات والانتهاكات.

(5) الإفصاح والشفافية: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار حوكمة فعال يضمن الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن مختلف الأمور الرئيسية والأساسية المتعلقة بالشركة ضمن إطار عالٍ من الشفافية والمصداقية المطلوبة.

(6) مسؤوليات مجلس الإدارة: ويؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار فعال للحوكمة يشمل واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة في التوجيه والتخطيط الاستراتيجي للشركة، والرقابة والإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية، وتشكيل اللجان، واختيار الأعضاء.

6.1.2 مقومات الحوكمة:

يتطلب تطبيق نظام الحوكمة في الشركات والمشاريع التجارية توفر مجموعة المقومات والتي

تشمل ما يلي (الدهشان، 2018):

1. تدريب وتمكين القوى البشرية وتنمية مهاراتهم.
2. تحفيز السكان على المشاركة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.
- 3-دعم وتوفير البنية الأساسية المناسبة لها.

الأطراف المشاركون في حوكمة الشركات:

هنالك مجموعة من الاطراف اللذين يتشاركون في تطبيق نظام الحوكمة وهم (حمد، 2020):

- (1) المساهمون: وهم اللذين لهم حصة بالشركة على شكل أسهم.

(2) الإدارة: وهي مسؤولة عن قرارات الشركة والأرباح وترفع التقارير الى مجلس الإدارة لاتخاذ الاجراء المناسب.

(3) أصحاب المصالح: وهم الأشخاص الذين لديهم مصلحة في الشركة وهنا نتكلم عن أصحاب المصلحة الداخليين وهم المساهمون والمديرون والموارد البشرية.

المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

تمهيد:

تعتبر تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم بشكل عام، وفي الدول النامية بشكل خاص، كما تعتبر بوابة لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، والمساهمة ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة من جهة أخرى. وعليه فقد حظيت هذه المشاريع برعاية كبيرة من الدول، وتم تقديم العون والمساعدة لها بمختلف الطرق وحسب الإمكانيات المتاحة. وقد وجدت هذه المشاريع أشكالاً مختلفة من الرعاية والدعم، من القطاعين العام والخاص، نظراً لمساهمتها الكبيرة في القطاع الصناعي، حيث تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الآن 90% من المنشآت وتساهم في توظيف (50%-60%) من القوى العاملة في العالم. (المحروق ومقابلة، 2013).

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر دخل لكثير من الأفراد، وإحدى الوسائل التي يعتمد عليها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأساس التقدم والازدهار لأي مجتمع، تعمل هذه المشاريع على زيادة الإنتاج المحلي، ولكي تنجح هذه المشاريع يجب الاهتمام بالمتغيرات البيئية الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات وتفسيرها وتحليلها للتنافس مع المشاريع المحلية والدولية كما يجب أن يتمتع صاحب المشروع ومديره بالصفات القيادية التي تؤدي إلى نجاح مشروعه. (زكي، 2019)

1.2.2 تعريف نجاح المشاريع:

نجاح المشاريع هي خطة ناتجة عن أبحاث السوق، وأبحاث المستهلك، ومعرفة ما يحتاجه السوق، وما يحتاجه المستهلك، ومن هم منافسوك، وما هو السعر الذي يقدمون به منتجاتهم، وما هي مميزات وعيوب منتجاتهم. ومن خلال هذه العوامل يمكنك إعداد خطة تسويقية واضحة. (المحروق، 2013)

ويرى الباحث أنه هو المشروع الذي يقوم بإنتاج كل ما هو مطلوب تسليمه، وهو المشروع الذي ينتهي في إطار الميزانية المحددة، ينتهي في الوقت المحدد: هو المشروع يتم إنجازه في إطار جدول زمني معتمد.

2.2.2 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:

وأفاد معهد جورجيا الفني أن هناك نحو 75 تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تحديد طبيعة المشروع. بعض التعريفات تعتمد على رأس المال، والبعض الآخر يعتمد على عدد الموظفين، والبعض الآخر يعتمد على طبيعة الإدارة، والبعض الآخر يعتمد على معيار الملكية. يتبنى بعض الأشخاص معيار حجم الإيرادات السنوية (الهيني، 2018).

تشمل المشاريع الصغيرة الشركات والمؤسسات ذات الخدمات المختلفة، وعدد العاملين بها قليل، ورؤوس أموالها أقل من المشاريع المتوسطة الحجم. المؤسسات المتوسطة الحجم هي شركات ذات خدمات مختلفة، وعدد العاملين فيها أكبر من المؤسسات الصغيرة الحجم، وذات رأس مال أكبر (خطاطبة، 2019).

تشمل المشاريع الصغيرة الشركات والمؤسسات ذات الخدمات المختلفة، وعدد الموظفين فيها قليل، ورؤوس أموالها أقل من المشاريع المتوسطة الحجم. الشركات المتوسطة الحجم هي شركات ذات خدمات مختلفة، وعدد الموظفين أكبر من الشركات الصغيرة الحجم، ولها رأس مال أكبر (الهيني، 2018).

فالمشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي توظف ما بين (5-1) عمال، ويكون رأس مالها أقل من (5000) ريال، في حين يرى أن المشاريع المتوسطة هي تلك المشاريع التي توظف ما بين (15-5) موظف، وتستثمر ما بين (15-5) ألف ريال (الناقلي، 2019، ص 71).

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن هناك اختلافاً في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تحديد المفهوم، إذ اعتمد كل مفهوم على معيار أو معيار محدد. معيار. هناك معياران، ولكن من الممكن التعرف على مجموعة من المعايير التي تم استخدامها لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي:

- (1) عدد العاملين.
- (2) رأس المال المستثمر.
- (3) حجم الإيراد السنوي.
- (4) طبيعة الملكية.

3.2.2 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تنبع أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من كونها (ابو رضوان، 2016):

1. مصدر لدخل الأفراد والمجتمع.
2. تمد المشاريع الكبيرة بالأفكار الابداعية.
3. مصدر لشغل المرأة في شواغر مختلفة.
4. مصدر للاستقرار.
5. حل لمشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع.

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني

فيما يلي (المحروق والمقابلة، 2016).

- (1) مصدر حقيقي للمنافسة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- (2) المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية.
- (3) توفير بيئة عمل مناسبة يعمل فيها صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لتحقيق المنفعة المشتركة بينهم.
- (4) تعمل على تحقيق التوازن التنموي وتساهم في تقليص الفوارق التنموية على المستوى الوطني والإقليمي.
- (5) توفير البيئة المناسبة لتنمية الإبداع والأفكار الجادة والرائعة.

وحددت المصري (2018) الدور التنموي والأهمية التنموية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على

النحو التالي:

- (1) خلق فرص عمل جديدة حيث يساهم في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة بين أفراد المجتمع لأنه لا يتطلب مهارات تعليمية عالية مثل المشاريع الأخرى.

- (2) دعم التصدير. تنتج المؤسسات الصغيرة العديد من السلع، ويمكن تصدير بعضها. كما يساهم في إنتاج بعض السلع التي تستخدم كمدخلات إنتاج تحتاجها المشاريع الكبيرة مما يساهم في توفير العملة الصعبة.
- (3) تنمية المبتكرين ورواد الأعمال، حيث تساعد المشاريع الصغيرة على تطوير قطاع التكنولوجيا، وقد نشأ عنه
- (4) وتم خلال هذه المشاريع تقديم العديد من الاختراعات، نظراً لوجود البيئة المناسبة لذلك.
- (5) اتصال الأعمال: تتمتع هذه المشاريع بالقدرة على إنشاء اتصالات أمامية وخلفية مع المشاريع
- (6) والبعض الآخر، خاصة المشاريع الكبيرة، قد يكون نتاجاً لبعض مدخلات الإنتاج التي تعتمد عليها مشاريع أخرى، أو قد يعتمد على السلع والخدمات التي تنتجها مشاريع أخرى.
- (7) تحقيق التوازن الإقليمي، حيث تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم المناطق الوطنية ولا تقتصر على مكان واحد. ويعمل على زيادة حجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق
- المناطقية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة. وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والحد من التفاوت بين المناطق البنوك والمؤسسات التي تقدم القروض لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4.2.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ذكر المحروق ومقابلة (2016) أهم الخصائص التي تمتاز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

وهي:

- (1) مالك المنشأة هو مديرها، وهو المسؤول عن العمليات الإدارية والفنية، حيث أنها في كثير من الأحيان منشأة مملوكة لعائلة.
- (2) انخفاض القيمة المطلقة لرأس المال اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة بسبب انخفاض حجم المدخرات
- (3) لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- (4) الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، وينعكس ذلك في خفض تكاليف الإنتاج.

- (5) ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشاريع، حيث أن انخفاض رأس المال يزيد من اهتمام أصحاب الادخار المنخفض بهذه المشاريع بسبب انخفاض تكلفتها مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
- (6) تدني القدرات الداخلية على التطوير والتوسع بسبب إهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضرورته.
- (7) رفع مستويات الادخار والاستثمار، باعتباره مصدراً جيداً للادخار الخاص وتعبئة رأس المال.
- (8) المرونة والمقدرة على الانتشار، مما يساهم في تحقيق هدف التوازن التنموي.
- (9) تقييم علاقات ترابطية أمامية وخلفية مع المشاريع الكبيرة وتعتبر مكملية ومغذية لها.
- (10) صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، بسبب ارتفاع كلفة هذه العمليات.
- (11) الافتقار إلى هيكل اداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.

وهناك مجموعة من المزايا والخصائص التي تمتاز بها المشاريع الصغيرة وهي (القواسمة،

:2010)

- (1) سهولة التنبؤ بالأرباح: نظراً لصغر حجم المشاريع يستطيع رائد الأعمال التنبؤ بحجم المبيعات، وبالتالي تحديد حجم الأرباح التي يمكن تحقيقها مستقبلاً.
- (2) التواصل المباشر بين الملاك والعاملين. ويرجع ذلك إلى وجود خطوط اتصال مباشرة تراقب العمل وتعمل على تصحيح أي انحرافات عما هو مخطط له، وبالتالي ضمان نجاح العمل.
- (3) الرضا عن العمل: ويعود ذلك إلى التواصل المباشر بين الملاك والعاملين مما يعمل على خلق بيئة مناسبة تتميز بالمودّة والاحترام المتبادل.
- (4) المركزية في اتخاذ القرار: صغر حجم المشروع وقلة عدد الموظفين يساعدان المدير على فهم كافة جوانب العمل واتخاذ القرارات المناسبة دون أي تفويض للسلطة.
- (5) سهولة دخول الأسواق: نتيجة عدم حاجته للعديد من المتطلبات المؤسسية، وانخفاض تكلفة إنشائه، والدعم الحكومي له.

- (6) ترتبط إدارة المنشأة بطبيعة الملكية، حيث أن مالك المنشأة هو مديرها في نفس الوقت، ويقوم بعدة أدوار في نفس الوقت. فهو يلعب دور المستثمر الباحث عن الربح ودور العامل الذي يتمتع بمهارات فنية عالية ومهتم بالنمو والتطور.
- (7) يمكن إقامتها في حدود ومساحات صغيرة، على أن لا تحتاج إلى وسائل إنتاج كثيرة وعدد قليل من العمال.

5.2.2 طرق ضمان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- حتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستمرار والنجاح لا بد من توفر مجموعة من الضمانات وهي (Peter, 2013):
- (1) أن تكون الشركة قادرة على ابقاء هوامش الربح عالية، حيث أن تحقيق الربحية المتدنية يعتبر من العوامل الخطيرة على ديمومة ونجاح أي مشروع.
 - (2) البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب حيث انه من الصعوبة النجاح في حالة البيع بكميات قليلة ولهذا فلا بد من البيع بكميات كبيرة من الإنتاج حتى تحقق عائد يتناسب مع حجم الإنفاق الموجود في المشروع، وعليه يتم اختيار الأسلوب المناسب لذلك.
 - (3) المحافظة على الانتاج وهي الطريقة التي يجب على الريادي ان يحافظ بها على إنتاجه من عدم قدرة الآخرين من المنافسين على تقليده والمحافظة على حقوقه فيما يتعلق بمنتجاته وهذا يتم من خلال حقوق النشر وبراءة الاختراع.
 - (4) الرغبة في انجاز الاعمال: فالنجاح في أداء أي مشروع لا يمكن ان يتحقق إذا لم تكن هنالك الرغبة الأكيدة والقناعة المطلقة لمالك هذا المشروع بالفكرة التي أنشأ من أجلها هذا المشروع، وان يتولد لديه الرغبة في إنجاز هذا المشروع ولا يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الربح المادي على حساب استمرارية مشروعه على المدى الطويل.
 - (5) المحافظة على التدفقات النقدية: من السهولة لمشاريع الأعمال تحقيق مبيعات وربحية جيدة لكن من الصعوبة ان يكون هنالك نقص في بعض التدفقات النقدية التي يحتاجها المشروع لدفع

الفواتير والنفقات والتي تصبح مشكلة لنمو المشروع، ولهذا لا بد من توجيه هذه التدفقات النقدية نحو استمرارية وانطلاقة المشروع.

6.2.2 استراتيجيات لضمان استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السوق:

وهناك مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها الإدارات العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في ضمان استمراريتها ونجاحها، لافتاً إلى: (Amr,2019)، وهي كما يلي:

(1) استراتيجية الاحترافية في التدريب والتطوير: تهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير بشكل مستمر في الاداء الوظيفي والتطوير يكمن في مهارات معينة لدعم المشاريع ومن هذه المهارات المهارات السلوكية والتطبيقية.

(2) استراتيجية عمليات ادارة المعرفة: تتضمن هذه الاستراتيجية إدارة المعرفة وتتضمن اربعة عمليات وهي المعرفة السابقة والمتركمة والتفاعلية وتحقيق رضا عن مستوى المعرفة للعاملين.

(3) استراتيجية الاستقرار المالي للمشروع: يقوم المستثمر بالمشروع باستثمار أمواله المحددة لكي يقوم المدير بتنفيذه لفهم البيئة الخارجية وأثرها على استقرار الموقف المالي ومن خلال هذه الاستراتيجية ينبغي على مدير المشروع العمل على اعادة هيكلة الموارد بالوقت المناسب وفق متطلبات السوق، والتفهم الكامل لمتطلبات الاقتصاد المحلي الذي يعمل به المشروع وتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي.

(4) استراتيجية الاستدامة البيئية: يجب أن يكون المشروع صديق للبيئة لأنه يتعلق هذا الأمر باستمرار المشروع والاستدامة تحمي المشاريع من الكوارث البيئية وتعمل على التوسع وهذه المشاريع تطبق قيم ومعايير الجودة.

7.2.2 المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يوجد مجموعة متنوعة من المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تساهم بشكل كبير في عدم نجاحها وهي (أبو رضوان، 2016):

(1) مشاكل تمويلية: تواجه بعض المشاريع صعوبة في الحصول على مصدر التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة.

(2) مشاكل تسويقية: انخفاض في مستويات الانتاج وعدم استخدام تكنولوجيا مناسبة وعدم تواجد شركات لدعم المشاريع وأيضاً عدم القدرة على تصدير المنتجات لصغر حجمها.

(3) المشاكل الفنية: صعوبة جذب أصحاب المعرفة والخبرة بسبب ارتفاع تكلفة جذبهم وأيضاً بعض الموارد البشرية يفضلون العمل في القطاع الحكومي والعام.

ويرى الباحث من خلال ما تم عرضه سابقاً أن الشركات بمختلف أنواعها وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطورها، ومن بين هذه المشاكل بشكل واضح ما يتعلق بعدم توفر التمويل المالي للشركة وارتفاع أسعار الفائدة فيها، إلا أن المشاكل المرتبطة بالتسويق والترويج للشركة هنا تعتبر من أخطر هذه المشاكل. ويعود ذلك إلى أهمية العملية التسويقية التي تقوم بها الشركة من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ونشرها بشكل واضح بين كافة شرائح المجتمع. كما أن المشاكل التقنية تقود الشركة نحو الخسارة بسبب عدم قدرة بعض الشركات على تزويد الأشخاص بالخبرة والمعرفة بسبب التكلفة المالية الباهظة التي تدفعها. ويلاحظ لهم أن كل هذه المشاكل يتم حلها من وجهة نظر الباحث – من خلال الابتكار والإبداع المالي لجميع أنظمة الشركة وأقسامها الإدارية والفنية والتسويقية.

المبحث الثالث: الابتكار المالي

1.3.2 تعريف الابتكار المالي:

تناول العديد من الباحثين والدارسين في مجال الأعمال وريادة الأعمال مفهوم الابتكار المالي، حيث يشير الابتكار المالي إلى مجموعة من الأنشطة التي تشمل عمليات تصميم وتطوير وتنفيذ أدوات وآليات مالية مبتكرة، وصياغة حلول مبتكرة لـ "مشاكل التمويل". (جبار، 2018: 5).

كما تعرف بأنها "إحدى القوى المؤثرة على البيئة المصرفية والعمل المصرفي من حيث تأثيرها على طبيعة الأدوات المتاحة والتنظيم والأنشطة والخدمات المصرفية المقدمة للجمهور، وكذلك نوعية الموارد البشرية المطلوبة." وقد ارتبط الابتكار المالي ارتباطاً وثيقاً بعوامل أخرى، أهمها المنافسة المتزايدة والتطورات التكنولوجية (الزهوري ونفسية، 2018: 122).

يتم تعريف الابتكار على أنه أسواق جديدة وأشكال جديدة من التنظيم الصناعي التي تخلق التكوين الرأسمالي. يتم تعريف الابتكار على أنه عملية عقلية ديناميكية تتطلب التفكير الابتكاري كأحد مدخلاته لتطوير أفكار جديدة أو إنشاء استخدامات جديدة للمنتجات الموجودة، مع التأكيد على أن التعريف يجب أن يكون أفضل. (ممدوح، 2012).

وعرف مرداسي الابتكار المالي بأنه "هو عملية إنشاء أدوات مالية جديدة، بالإضافة إلى إنشاء تقنيات ومؤسسات وأسواق مالية جديدة (مرداسي، 2017: 77).

ومما سبق يرى الباحث بأن الابتكار المالي الحديث يرتبط بالمؤسسة، وبإنشاء أنواع جديدة من الشركات المالية الحديثة، وهو يعتمد أيضاً على تطوير التكنولوجيا في داخل الشركة وتعزيزها وذلك من أجل زيادة عملية المنافسة داخل الشركة وخارجها.

2.3.2 عناصر الابتكار المالي:

يوجد مجموعة من العناصر للابتكار المالي وهي (جبار، 2018):

1. أدوات جديدة مثل بطاقات الائتمان.

2. أدوات ضد المخاطرة.

3. حلول لمشاكل السيولة والديون.

ومما سبق يرى الباحث يتمتع الابتكار المالي أو الإبداع المالي بعدد من العناصر المتنوعة التي تساعد على تطوير عوامل الأداء في الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أشارت هذه الدراسة، بما في ذلك بطاقات الائتمان، وأدوات إدارة المخاطر، وحلول مشاكل السيولة والديون، مما مكنها من تحقيق هذا تنمية عوامل الابتكار والإبداع داخل الشركات المصرفية والتي بدورها عملت على تطويرها من خلال عدد من الدورات التدريبية والأدائية للموظفين.

وقد أشار مطاي (2018) إلى أن الابتكار المالي للعمل جاء، كما يلي:

1. المحافظة على نمو واستقرار الأدوات المالية.

2. تنوع مصادر الربحية.

3. تطوير المنتجات المالية باستمرار.

4. تقليل المخاطر.

3.3.2 مصادر الابتكار المالي:

هنالك مصدرين أساسيان للابتكار المالي، كما أشار إليها أحمد، (2019)، وهي كما يلي:

1. المحاكاة: وتعني تحديد بشكل مسبق النتيجة النهائية للمنتج لزيادة الأرباح وتقليل التكاليف.

2. الابتكار: وهو أكثر تكلفة من المحاكاة ولكنه أكثر جودة.

إلا أن الباحث يرى مما عرضته سابقاً أن الابتكار المالي يعتمد بشكل واضح على عنصر الإبداع الشخصي للموظفين والمسؤولين، في الشركات على اختلاف أنواعها ويعتمد الابتكار المالي على الإبداع الإداري في جوانب القيادة والابتكار مما يعزز عملية الجودة الشاملة في كافة المؤسسات والشركات العاملة.

4.3.2 أهمية الابتكار المالي:

عندما نتحدث عن الابتكار فهو يشمل التغيير وعدم الاستقرار، وهذا أمر غير مقبول، ولكن إذا كان له آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والمالي فإنه يحل محل الآثار السلبية تهتم المؤسسات بالابتكار لتطوير منتجاتها وأدواتها المالية لتلبية وزيادة قيمة المؤسسة، بحيث تلبي احتياجات السوق. (فلاق، 2020).

ويرى الباحث من خلال ما تم عرضه سابقاً بأن الابتكار المالي المبني على الإبداع في تسويق السلع وتطويرها وتنميتها، وذلك بناءً على متطلبات وحاجات السوق الإنتاجية والمتنوعة.

الابتكار ينطوي على التغيير، وهو ما ينطوي على عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار هو بالطبع أمر غير مرغوب فيه. وإن دل هذا على شيء، فهو يدل على أن الابتكار غير مطلوب في حد ذاته، وليس هدفاً في حد ذاته. بل هو وسيلة لتوليد القيمة المضافة، وهذه القيمة تعادل سلبيات عدم الاستقرار. وهذا الابتكار سيكون جديراً بالثناء عندما تكون آثاره المالية والاقتصادية إيجابية، ولهذا كانت الابتكارات المالية والاقتصادية إيجابية، ولهذا السبب تعرضت الابتكارات المالية لانتقادات بسبب تأثيرها السلبي على الاقتصاد.

ويعتقد بيتر تيفانو أن قيمة وأهمية الابتكار المالي تكمن في حقيقة أنه تم إنشاؤه لتكملة الأسواق غير المكتملة بطبيعتها، وهو وسيلة لمعالجة مخاوف الأطراف المعنية ومشكلة عدم تناسق المعلومات. وهي وسيلة يمكن للأطراف من خلالها خفض تكلفة المعاملات والبحث والتسويق، وهي استجابة للضرائب والقوانين، فضلاً عن التطورات التكنولوجية. إنه يحفز الابتكارات وهو عامل أساسي في النمو الاقتصادي. (peter.2012)

5.3.2 أنواع الابتكارات المالية:

يوجد مجموعة من انواع الابتكارات المختلفة وهي لزهاري ونفسية (2018):

1. ابتكارات نقل المخاطر: هي الابتكارات التي تقلل من الخطر مثل عقود المبادلة التعثر عند السداد.
2. ابتكارات تعزيز السداد: تتضمن زيادة الأوراق والأصول المالية.
3. ابتكارات توليد الأسهم: أدوات تمنح خصائص الأسهم بموجودات.
4. ابتكارات التأمين: يتعهد المشتري بدفع مبلغ بشكل أقساط للبائع مقابل أن يدفع البائع للمشتري تعويضًا في حال حدوث خلل معين.

كما وأن للابتكار المالي عدة أنواع ساعدت على تطوير جوانب الإبداع لدى المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها: عملية تقليل المخاطر لدى الشركات العمل على سداد الديون وتطوير الإنتاجية، العمل على توليد الأسهم وسدادها، تقسيط المبالغ وتسهيل عملية الشراء لدى المستهلكين، وكل تلك الأنواع كان لها دورها الإيجابي في تنمية الشركات وتعزيز عملية التطوير لدى العاملين في الشركة وخارجها.

6.3.2 العوامل المحددة للابتكار المالي:

يمكن تحديد العوامل المحددة للابتكار المالي فيما يلي (الضلاعين، 2021)

- (1) القدرة السوقية: وجود سوق فعال لتحقيق أكبر عائد.
- (2) المؤسسة: كلما زاد حجمها كلما تم تسويق المزيد من المنتجات.
- (3) التطور التكنولوجي: كلما تم استخدام التكنولوجيا الجديدة، يزداد الابتكار المالي ويحدث تدفق أسرع للمعلومات.
- (4) التغيرات في البيئة التنظيمية: القيود القانونية التي يفرضها البنك المركزي.

ومما سبق يرى الباحث أن عملية الابتكار المالي لها عدة عوامل أساسية تساعد الشركات على تحديد عملية الابتكار لديها، منها الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية للسوق المحلي والعالمي، والقدرة الافتراضية للمؤسسة، والتي تمكن المؤسسة من زيادة كمية الإنتاج والاستهلاك، والتطور في العملية التكنولوجية والابتكارية للشركة، والتي بدورها تعمل تقليل الوقت والجهد والمال الذي يعود على الشركة قدر كبير من الأرباح، والعمل على تخفيف القيود المرتبطة بالبنوك وخاصة البنك المركزي، وكل هذه العوائد كان لها دور ملحوظ في تطوير العملية وتطويرها وتنظيمها الأداء في الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

1.3 تمهيد

يتضمن هذا الفصل تفصيلاً حول اجراءات الدراسة المتبعة كالمنهجية العلمية ومجتمع وعينة الدراسة وأداة قياس متغيرات الدراسة (الاستبانة)، وأيضاً أهم الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة والخصائص الديموغرافية والوظيفية للمشاركين في الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. يتيح المنهج الوصفي التحليلي للباحث وصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وفهمها بشكل دقيق. ثم يعمل على حل المشكلات والتساؤلات التي تدرج تحت مجال البحث العلمي.

يقوم الباحث في هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من مصادر مختلفة ويقوم بتحليلها وتفسيرها بطريقة دقيقة ومنهجية. ثم يقوم بتطبيق أدوات التحليل المناسبة للبيانات المجمعة بهدف إعطاء تفسير ونتائج مناسبة حول تلك الظاهرة.

3.3 مصادر جمع البيانات

تمت الاستعانة بمصدرين لجمع بيانات الدراسة:

1. المصادر الثانوية: وتتضمن هذه المصادر الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات

الدراسة وتشمل الكتب والأوراق العلمية المنشورة والغير منشورة.

2. المصادر الأولية: وتتضمن البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة والتي تم توزيعها على

المشاركين في الدراسة.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة

تضمن مجتمع الدراسة العاملين في الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية والتي تعتبر احد اكثر القطاعات اهمية ونمو في الاقتصاد السعودي ، و تم استخدام طريقة المعاينة العشوائية البسيطة حيث تمت مراعاة الوصول الى اكبر قدر ممكن من العاملين في هذه الشركات بشكل متكافئ وعددهم 360 عامل في الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية اما عينة الدراسة والتي تم اختيارها من العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة على المشاركين في الدراسة (340) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

5.3 أداة الدراسة (الاستبانة)

لتحقيق أهداف الدراسة أجرت الباحثة مراجعة للدراسات والادبيات المنشورة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة ومن ثم قامت الباحثة بتطوير أداة للدراسة وهي إستبانة تستطيع من خلالها جمع البيانات عن متغيرات الدراسة المستقلة والوسيطه والتابعة وذلك لقياس أثر الحوكمة بأبعادها (المشاركة، المساءلة، الشفافية) على نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية وايضا للتعرف على الأثر الوسيط للابتكار المالي في هذه العلاقة وتم تقسيم الاستبانة الى اربعة اقسام اساسية وهي:

● أولاً: القسم الاول والذي يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية وبيانات المشاركين الوظيفية (الجنس،

العمر، المسعى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

● ثانياً: القسم الثاني والذي يتضمن فقرات ابعاد المتغير المستقل الحوكمة (المشاركة، المساءلة،

الشفافية) ويتكون هذا القسم من (16) فقرة.

● ثالثاً: القسم الثالث والذي يتضمن فقرات المتغير الوسيط الابتكار المالي ويتكون هذا القسم من

(5) فقرات.

رابعاً: القسم الرابع والذي يتضمن فقرات المتغير التابع نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في

شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية ويتكون من (7) فقرات.

والجدول (1) يوضح تقسيم فقرات الاستبانة على الابعاد والمتغيرات في هذه الدراسة.

الجدول (1) توزيع فقرات الاستبانة

عدد الفقرات	المتغير	
5	المشاركة	مستقل
5	المساءلة	
6	الشفافية	
5	الابتكار المالي	وسيط
7	نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة	تابع
28	المجموع	

تم استخدام المقياس الخماسي لتقييم العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على مسؤوليات التقييم كما يلي:

جدول (2) مقياس ليكرت الخماسي (Bongie, Sekaran, 2016)

لا أو افق بشدة	لا أو افق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

تمت معالجة مقياس ليكرت رياضياً وفق المعادلة الرياضية التالية $1.33 = 3/(1 - 5)$

وبالتالي فإن درجات الأهمية تكون كما يلي:

$$1.33 + 1 = 2.33 \text{ المستوى المتدني (1 - 2.33)}$$

$$1.33 + 2.33 = 3.66 \text{ المستوى المتوسط (2.34 - 3.66)}$$

$$1.33 + 3.66 = 5 \text{ المستوى المرتفع (3.67 - 5)}$$

الجدول (3) معالجة مقياس ليكرت الخماسي

معالجة مقياس ليكرت	
المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
2.33 – 1.00	متدنية
3.66 – 2.34	متوسطة
5.00 – 3.67	مرتفعة

6.3 صدق الاستبانة وثباتها:

تم التأكد من صدق الاداة وثباتها من خلال الاجراءات التالية:

[1] صدق المحتوى (Content Validity)

[2] الصدق البنائي Construct validity

[3] معاملات الثبات (كرونباخ الفا والثبات المركب CR)

أولاً: ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

يمكن تعريف الثبات بأنه مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة ، حيث ان الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس يفيد بوجود استقراريه في استجاباتهم عبر الزمن فالاختبار الثابت من المنطقي أن تكون نتائجه مستقرة عند تطبيق نفس الاختبارات على نفس المجموعة مرة اخرى.

تم التحقق والتأكد من الاتساق الداخلي بين فقرات أبعاد متغيرات الدراسة من خلال اختبار كرونباخ ألفا واختبار الثبات المركب (ماكدونالد أوميجا) حيث تكون النتيجة مقبولة من الناحية الإحصائية إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا أكبر من (0.70) وكذلك قيمة معامل ماكدونالد أوميجا يجب أن تكون أكبر من (0.70) وفقاً لتوصية (Hair et al., 2019) وكلما كانت قيمة معاملات كرونباخ ألفا أقرب إلى 1 فإن ذلك يبين أن ثبات الاستبانة يتسم بالموثوقية.

يوضح الجدول (4) نتائج هذه الاختبارات.

الجدول (4) ثبات الاستبانة وقيم كرونباخ ألفا وماكونالد أوميجا

المتغير	معامل كرونباخ ألفا	معامل ماكونالد أوميجا
المشاركة	0.936	0.952
المساءلة	0.893	0.926
الشفافية	0.927	0.943
الابتكار المالي	0.939	0.953
نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.931	0.946

الجدول (4) قيم معامل كرونباخ ألفا وقيم معاملات ماكونالد أوميجا حيث يتبين من النتائج الوارد في الجدول (4) أن جميع هذه القيم أكبر من (0.70) إذا تراوحت قيم معاملات كرونباخ ألفا (0.893 – 0.939) وتراوحت قيم معاملات الثبات المركب ماكونالد أوميجا (0.926 – 0.946) وبالتالي يمكن الحكم بوجود ثبات مرتفع وأن النتائج مستقرة من الناحية الإحصائية

7.3 المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة ولإجراء اختبار الفرضيات بالطريقة السليمة تم اللجوء إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ونمذجة المعادلات البنائية Smart - PLS حيث تم استخدام برمجية

SPSS لترميز البيانات حسب مقياس ليكرت الخماسي وتم اختبار الفرضيات الإحصائية والتأكد من فعالية

النموذج من الناحية القياسية من خلال برمجة Smart-PLS

وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وعرض خصائص الدراسة.
- المتوسطات الحسابية لقياس مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- الانحراف المعياري لقياس درجة تباعد استجابات أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.
- اختبار معامل الثبات كرونباخ الفا والثبات المركب CR لقياس الاتساق الداخلي بين الفقرات
- اختبار معامل الالتواء والتفرطح للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط بين المتغيرات المستقلة.
- نمذجة المعادلات البنائية SEM باستخدام برمجة Smart - PLS للتعرف على أثر الحوكمة بأبعادها (المشاركة، المساءلة، الشفافية) على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وايضا التعرف على الدور الوسيط للابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

يقدم هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة من حيث الإحصاء الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة والإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وأيضاً اختبار الفرضيات من خلال برمجة Smart – PLS والاختبارات الملائمة الإحصائية القبلية.

2.4 خصائص أفراد العينة الديموغرافية والوظيفية

يشير الجدول (5) إلى الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (340) مشاركاً من عينة الدراسة.

الجدول (5) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	55.6%
	أنثى	44.4%
العمر	أقل من 30 سنة	19.4%
	30 – 39 سنة	39.1%
	40 – 49 سنة	37.1%
	50 سنة فأكثر	4.4%
المسمى الوظيفي	مدير عام	4.4%
	رئيس قسم	11.7%
	مشرف عمل	38.3%

موظف	155	45.6%
أقل من 5 سنوات	101	29.7%
5 – 9 سنوات	108	31.8%
10 – 14 سنة	102	30%
15 سنة فأكثر	29	8.5%
ثانوية	0	0%
دبلوم متوسط	3	0.8%
بكالوريوس	257	75.6%
دراسات عليا	80	23.5%
المجموع	340	100%

يشير الجدول (5) للخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (340) مشاركا حيث كان توزيعهم النسبي على المتغيرات الديموغرافية كما يلي:

1. الجنس: كان عدد الأفراد المشاركين في الدراسة من الذكور (189) فردا ونسبة مئوية قدرها

(55.6%) واما عدد الاناث فقد بلغ (151) فردا ونسبة مئوية (44.4%).

2. العمر: كان أكثر المشاركين في الدراسة من الشباب حيث كان أكثر المشاركين وبعدد (133) فردا

ونسبة (39.1%) ممن كانت اعمارهم تتراوح ما بين 30 - 39 سنة واما عدد الافراد الذين تراوحت

اعمارهم ما بين (40 – 49) سنة فقد بلغ عددهم (126) فردا ونسبة مئوية (37.1%), واما عدد

الافراد المشاركين في الدراسة ممن كانت اعمارهم اقل من 30 سنة (66) فردا ونسبة (19.4%)

واخيرا فقد بلغ عدد الافراد الذين كانت اعمارهم 50 سنة فأكثر (15) مشاركا ونسبة مئوية

(4.4%)

3. المستوى الوظيفي: كان أكثر العاملين في هذه الدراسة ممن كانت اعمالهم داخل هذه المشاريع من

الموظفين وبعدد (155) فردا ونسبة مئوية (45.6%) واما عدد المشاركين العاملين كمشرفين عمل

فقد بلغ عددهم (130) فردا وبنسبة مئوية (38.3%) واما عدد المشاركين والعاملين كرئيس قسم وبعده (40) فردا وبنسبة مئوية (11.7%) واخيرا فقد كان عدد الافراد المشاركين في الدراسة والمصنفين كـ "مدير عام" بعدد (15) فردا وبنسبة مئوية (4.4%).

4. سنوات الخبرة: بلغ عدد المشاركين في هذه الدراسة ممن كانت سنوات خبرتهم من 5 الى 9 سنوات (108) مشاركا وبنسبة مئوية (31.8%) واما عدد الافراد المشاركين ممن تراوحت سنوات خبرتهم 10 - 14 سنوات (102) مشاركا وبنسبة مئوية (30%) واما عدد الافراد المشاركين أقل من 5 سنوات (101) فردا وبنسبة مئوية (29.7%) واخيرا فقد عدد الافراد الذين كانت خبرتهم 15 سنة فأكثر (29) مشاركا وبنسبة مئوية (8.5%).

5. المؤهل العلمي: بلغ عدد المشاركين في هذه الدراسة من حاملي الشهادة الجامعية الأولى البكالوريوس (257) فردا وبنسبة مئوية (75.6%) واما عدد الافراد المشاركين في هذه الدراسة من حملة شهادات الدراسات العليا (80) فردا وبنسبة مئوية (23.5%) واما عدد الافراد الحاصلين فقط على شهادة الدبلوم المتوسط (3) افراد وبنسبة مئوية (0.8%) واخيرا فلم يكن هناك اي فردا في عينة الدراسة من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او اقل.

3.4 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

✎ أولا: الإحصاء الوصفي لمتغير الدراسة المستقل

في هذا القسم تم حساب المقاييس الوصفية كمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) للمتغير المستقل.

1. الإحصاء الوصفي لمبدأ المشاركة.

حسب الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المستجوبين على مبدأ المشاركة والذي تم قياسية اعتمادا على (5) فقرات.

الجدول (6) الاحصاء الوصفي لبعده متغير المشاركة

مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
متوسط	4	1.09	3.34	تتبنى إدارة الشركة سياسة الباب المفتوح والتواصل الديموقراطي مع العاملين عند اتخاذ قرارات إستراتيجية هامة
متوسط	1	1.01	3.53	يتم تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين العاملين في الشركة بصورة مستمرة
متوسط	3	0.991	3.39	يعمل مدير الشركة على تفعيل الشراكات مع المجتمع المحلي بما يحقق المصلحة العامة
متوسط	2	0.989	3.40	يتم صياغة رؤية ورسالة الشركة من خلال التواصل والمناقشة بين الادارة والعاملين في الشركة
متوسط	5	1.00	3.32	تسعى ادارة الشركة الى تفعيل الانشطة غير الرسمية لتحسين التواصل بينها وبين العاملين
		0.909	3.40	المجموع

يشير الجدول (6) الى الاحصاء الوصفي لفقرات متغير المشاركة إذ تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ومن ثم حساب الدرجة الكلية او المتوسط العام لهذه الفقرات إذ بلغ المتوسط العام (3.40) بانحراف معياري (0.909) وتشير هذه القيمة الى وجود مستوى متوسط للمشاركة عند شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لعينة الدراسة.

وكانت الفقرة الاعلى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة (PAR) والتي تنص "يتم تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين العاملين في الشركة بصورة مستمرة" اذ بلغ متوسطها الحسابي (3.53) بانحراف معياري (1.01) ومستوى اهمية متوسط بينما كانت الفقرة (PARS) والتي تنص " تسعى ادارة الشركة الى تفعيل الانشطة غير الرسمية لتحسين التواصل بينها وبين العاملين" هي الاقل بمتوسط (3.32) وانحراف معياري (1.00) ومستوى اهمية متوسط.

2- الاحصاء الوصفي لمبدأ المساءلة

الجدول (7) الاحصاء الوصفي ل فقرات متغير المساءلة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
يتم مساءلة العاملين في الشركة عند عدم التزامهم بالأنظمة والقوانين	3.76	1.08	1	مرتفع
يتم مشاركة العاملين في الشركة بالمعلومات حول القوانين والأنظمة الواجب إتباعها في العمل.	3.40	0.992	4	متوسط
تتبنى الشركة أساليب مساءلة تضمن تفعيل القانون والتعليمات دون المساس بحقوق العاملين وكرامتهم	3.57	0.961	2	متوسط
ان ثقافة الشركة مبنية على روح الفريق والتشاركية فيما يتعلق بالمكافآت والعقوبات ان وجدت	3.56	1.07	3	متوسط
المتوسط العام	3.57	0.894		متوسط

يشير الجدول (7) الى الاحصاء الوصفي لفقرات متغير المساءلة حيث تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ومن ثم المتوسط العام لهذه الفقرات.

بلغ المتوسط العام (3.57) بانحراف معياري (0.894) وتشير هذه القيمة الى وجود مستوى متوسط للمساءلة عند شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لعينة الدراسة.

وكانت الفقرة الاعلى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة (ACC2) والتي تنص "يتم مساءلة العاملين في الشركة عند عدم التزامهم بالأنظمة والقوانين" اذ بلغ متوسطها الحسابي (3.76) بانحراف معياري (1.08) ومستوى اهمية مرتفع بينما كانت الفقرة (ACC3) والتي تنص " يتم مشاركة العاملين في الشركة بالمعلومات حول القوانين والأنظمة الواجب إتباعها في العمل". هي الاقل بمتوسط (3.40) وانحراف معياري (0.992) ومستوى اهمية متوسط.

3- الاحصاء الوصفي لمبدأ الشفافية

الجدول (8) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير الشفافية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
تلتزم ادارة الشركة بالشفافية التامة مع العاملين كافة من خلال إعلامهم بالمعلومات المهمة كافة.	3.56	0.875	1	متوسط
يتم التعامل بين مدير الشركة والعاملين وفق قواعد مبنية على المصداقية والشفافية	3.06	1.03	6	متوسط
تسعى ادارة الشركة لتطوير الأداء في حال وجود قصور في العمل.	3.46	0.941	3	متوسط

يعمل مدير الشركة على تبني أساليب إبداعية لحل المشكلات التي تواجه العاملين.	3.43	0.994	4	متوسط
يلتزم مدير الشركة بالمرونة في العمل المساواة العاملين عند تقصير احدهم في العمل.	3.51	1.10	2	متوسط
تحرص الشركة على تبني نهج الموضوعية عند التعامل مع العاملين فيها	3.37	1.08	5	متوسط
المتوسط العام	3.40	0.861	-	متوسط

يشير الجدول (8) إلى الإحصاء الوصفي لفقرات متغير الشفافية حيث يتضح ان المتوسط العام لهذه الفقرات قد بلغ (3.40) بانحراف معياري (0.861) ومستوى متوسط من الأهمية وتشير هذه النتيجة الى ان أفراد عينة الدراسة يرون بأن شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية تطبق معايير الشفافية بمستوى متوسط.

كانت الفقرة الاعلى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة (TRANS1) والتي تنص "تلتزم ادارة الشركة بالشفافية التامة مع العاملين كافة من خلال إعلامهم بالمعلومات المهمة كافة" حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.56) بانحراف معياري (0.875) ومستوى اهمية متوسط بينما كانت الفقرة (TRANS2) والتي تنص " يتم التعامل بين مدير الشركة والعاملين وفق قواعد مبنية على المصداقية والشفافية" هي الأقل من حيث المتوسطات الحسابية اذ بلغ متوسطها الحسابي (3.06) بانحراف معياري (1.03) ومستوى اهمية متوسط.

✎ ثانيا: الاحصاء الوصفي لمتغير الدراسة الوسيط

في هذا القسم تم حساب المقاييس الوصفية كمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) للمتغير الوسيط.

الجدول (9) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير الابتكار المالي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
تقدم الشركة منتجات وخدمات جديدة تمكنها من تعظيم أرباحها	3.57	1.02	2	متوسط
تمتلك الشركة استراتيجيات ابتكارية لخفض التكاليف المرتبطة بأنشطة أعمالها	3.53	0.999	3	متوسط
تهتم الشركة بتشجيع العاملين على ابتكار طرق عمل جديدة ومنتجات تحسن من قدرتها المالية	3.48	1.04	4	متوسط
تقوم الشركة بمكافأة العاملين الذين يقومون بإدخال ابتكارات ذات منفعة اقتصادية على الشركة	3.43	1.09	5	متوسط
تقوم الشركة بتحديث منظومتها المالية بشكل مستمر المواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية	3.58	1.11	1	متوسط
المتوسط العام	3.52	0.949		متوسط

يشير الجدول (9) الى الاحصاء الوصفي لفقرات متغير الابتكار المالي حيث يتضح ان المتوسط العام لهذه الفقرات قد بلغ (3.52) بانحراف معياري (0.949) ومستوى متوسط من الاهمية وتشير هذه النتيجة الى ان افراد عينة الدراسة يرون بان شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية تهتم بشكل متوسط في الابتكار المالي.

كانت الفقرة الاعلى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة (INN5) والتي تنص "تقوم الشركة بتحديث منظومتها المالية بشكل مستمر لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية " حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.58) بانحراف معياري (1.11) ومستوى اهمية متوسط بينما كانت الفقرة (INN4) والتي تنص "تقوم الشركة بمكافأة العاملين الذين يقومون بإدخال ابتكارات ذات منفعة اقتصادية على الشركة" هي الاقل من حيث المتوسطات الحسابية اذ بلغ متوسطها الحسابي (3.43) بانحراف معياري (1.09) ومستوى اهمية متوسط.

ثالثاً: الاحصاء الوصفي لمتغير الدراسة التابع

في هذا القسم تم حساب المقاييس الوصفية كمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) للمتغير التابع.

الجدول (10) الاحصاء الوصفي لفقرات متغير نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
حققت مشاريع الشركة في السنوات الثلاثة الاخيرة انجازها ضمن التكاليف المخطط لها.	3.49	1.03	4	متوسط
حققت الشركة في السنوات الثلاث الاخيرة خفضا في التكاليف المخطط لها في مشاريعها.	3.41	1.03	5	متوسط

تقوم الشركة بتحديد الموازانات بناءا على هيكله حجم المشروع	3.61	1.05	3	متوسط
تقوم الشركة بأعداد جدول منظم زمني للمشروع	3.25	1.05	6	متوسط
تقوم الشركة بتحسين مستوى الجودة ومطابقة معايير الجودة المحددة مسبقا للمشروع	3.87	1.04	1	مرتفع
تلتزم الشركة بمطابقة مقاييس مخرجات المشروع المخطط لها مسبقا.	3.71	1.04	2	مرتفع
المتوسط العام	3.56	0.901	-	متوسط

يشير الجدول (10) الى الاحصاء الوصفي لفقرات متغير نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يتضح أن المتوسط العام لهذه الفقرات قد بلغ (3.56) بانحراف معياري (0.901) ومستوى متوسط من الاهمية وتشير هذه النتيجة الى ان افراد عينة الدراسة يرون بأن نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية قد كان متوسطا.

كانت الفقرة الأعلى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة (PROJ6) والتي تنص "تقوم الشركة بتحسين مستوى الجودة ومطابقة معايير الجودة المحددة مسبقا للمشروع" حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.87) بانحراف معياري (1.04) ومستوى اهمية مرتفع بينما كانت الفقرة (PROJ5) والتي تنص "تقوم الشركة بأعداد جدول منظم زمني للمشروع" هي الاقل من حيث المتوسطات الحسابية اذ بلغ متوسطها الحسابي (3.25) بانحراف معياري (1.05) ومستوى اهمية متوسط.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

وقبل اختبار فرضيات الدراسة تم التأكد من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة والتأكد من خلو المتغيرات المستقلة من مشكلة التعددية الخطية المشتركة Multicollinearity.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

تم التأكد من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة من خلال حساب قيم معامل الالتواء Skewness ومعامل التفلطح Kurtosis لجميع متغيرات الدراسة ويمكن اعتبار البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً إن كانت قيم معامل الالتواء المطلقة أقل من (1) وقيم معامل التفرطح المطلقة أقل من (3). يوضح الجدول (4 - 7) نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (11) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفلطح
المشاركة	-0.668	-0.028
المساءلة	-0.717	0.366
الشفافية	-0.953	0.652
الابتكار المالي	-0.883	0.430
نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة	-0.955	1.00

يظهر الجدول (11) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي إذ تم حساب قيم معاملات الالتواء ومعاملات التفرطح والتي تعتبر من المقاييس الإحصائية الأساسية والشائعة لفحص والتأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي ويتبين من خلال النتائج الواردة أن جميع المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيط تتبع التوزيع الطبيعي إذ كانت جميع قيم معاملات الالتواء المطلقة أقل من (1) وقيم معاملات التفرطح المطلقة أقل من (3) وبالتالي فإنه يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تشترط التوزيع الطبيعي مثل الاختبارات المعلمية (البارمترية) واختبار الانحدار الخطي ونمذجة المعادلات البنائية.

ثانياً: اختبار التعددية الخطية المشتركة Multicollinearity

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المهمة والاساسية التي يجب التأكد منها قبل استخدام الانحدار الخطي المتعدد أو اختبار فرضيات الدراسة من خلال نمذجة المعادلات البنائية SEM حيث أن وجود هذه

المشكلة في المتغيرات المستقلة يؤدي إلى مشاكل في تقدير معادلة الانحدار وأيضا خلق مشكلة الانحدار الزائف. وان القاعدة الاحصائية في هذا الاختبار أن تكون قيمة VIF أقل من (5) والسماحية أكبر من (0.20) حتى يتم الحكم على عدم وجود هذه المشكلة في المتغيرات المستقلة. والجدول (12) يلخص نتائج اختبار التعددية الخطية المشتركة.

جدول (12): اختبار التعددية الخطية المشتركة بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	معامل التباين المسموح به Tolerance
المشاركة	3.801	0.263
المساءلة	4.008	0.250
الشفافية	2.498	0.400
الابتكار المالي	4.251	0.235

يوضح الجدول (12) نتائج اختبار التعددية الخطية المشتركة Multicollinearity إذ تم حساب قيم معامل تضخم التباين VIF وقيم التباين المسموح به، وبالرجوع للنتائج يمكن القول بأنه لا توجد مشاكل تعددية خطية مشتركة كبيرة حيث كانت القيم ضمن النطاق المسموح به احصائيا إذ كانت قيم معامل VIF أقل من (5) حيث تراوحت (2.498 – 4.251) وكانت قيم التباين المسموح به أكبر من (0.20) حيث تراوحت القيم (0.235 – 0.400).

✍ اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تقنية PLS حيث توفر هذه التقنية خيار Bootstrapping والذي يؤدي الى استخدام توليد عينات من نفس العينة الاصلية بمقدار 5000 مرة، وهذا يوفر تقدير أكثر مرونة من الطرق التقليدية وكانت نتائج اختبار فرضيات (Streukens and Leroi-Werelds, 2016) وكانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى Ho.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحكومة بأبعادها (المشاركة، المساءلة، الشفافية) على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

الجدول (13) اختبار فرضية الدراسة الأولى

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	P Value	الحكم على فرضية الدراسة	نوع العلاقة
المشاركة			0.17	0.069	0.242	0.809	قبول الفرضية الصفريية وعدم قبول الفرضية البديلة	-
المساءلة			0.474	0.067	7.063	0.000	عدم قبول الفرضية الصفريية وقبول الفرضية البديلة	إيجابية
الشفافية	0.863	0.745	0.413	0.056	7.318	0.000	عدم قبول الفرضية الصفريية وقبول الفرضية البديلة	إيجابية

يشير الجدول (13) نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية حيث يتبين ان قيمة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قد بلغت (0.863) وتشير هذه القيمة الى وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة. ولتقييم القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة تم حساب قيمة معامل التحديد R² حيث بلغت (0.745) وتشير هذه القيمة الى وجود قوة تفسيرية مرتفعة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهذا يعني أن (74.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع سببه المتغيرات المستقلة مجتمعة.

من أجل إختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية P -value لقبول أو رفض الفرضيات حيث إن كانت القيمة المحسوبة لاختبار و أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.96) أو كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة, بينما إن كانت قيمة t المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية البالغة (1.96) او كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) فإنه يمكن قبول الفرضية الصفرية.

وكان اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1. المشاركة

بلغت قيمة معامل الانحدار بيتا (0.017) وتشير هذه القيمة الى أن تأثير المشاركة على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية قد كان إيجابيا ولكنه ضعيف للغاية, وكانت القيمة المحسوبة لاختبار t (0.242) أي أن القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية والبالغة (1.96) وكانت القيمة الاحتمالية P -Value (809) أي أن هذه القيمة أكبر من (0.05) وبالتالي يمكن الحكم بقبول الفرضية الصفرية بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

2. المساءلة:

كانت قيمة معامل الانحدار بيتا (0.474) وتشير هذه القيمة الى أن تأثير المساءلة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد كان إيجابيا وقويا, وكانت القيمة المحسوبة لاختبار t (7.063) أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.96) وكانت القيمة الاحتمالية P -value (0.000) أي أن هذه القيمة أصغر من (0.05) وبالتالي يمكن الحكم برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمساءلة على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

3. الشفافية:

كانت قيمة معامل الانحدار بيتا (0.413) وتشير هذه القيمة الى أن تأثير الشفافية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد كان إيجابيا وقويا، وكانت القيمة المحسوبة لاختبار t (7.318) أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.96) وكانت القيمة الاحتمالية P-value (0.000) أي أن هذه القيمة أصغر من (0.05) وبالتالي يمكن الحكم برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للشفافية على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

ويتبين من خلال نتائج اختبار الفرضيات ان اكثر متغيرات الحوكمة تأثيرا على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية قد كان المساءلة ومن ثم الشفافية بينما لم يكن للمشاركة اي تأثير دال احصائيا.

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية:

الفرضية الرئيسية الثانية H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية بوجود الابتكار المالي كمتغير وسيط.

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والتحقق من وجود تأثير وسيط للابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة ونجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية تم اجراء اختبارات التأثيرات غير المباشرة وتم حساب قيم فترات الثقة عند 95% وكانت نتائج اختبار الفرضية كما يلي:

الجدول (14) نتائج اختبار معاملات المسار

معامل المسار	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	P-value	الحكم على فرضية الدراسة	نوع العلاقة	فترات الثقة (95%)
الحوكمة ← الابتكار المالي	0.780	0.028	28.000	0.000	عدم قبول الفرضية الصفرية وقبول	إيجابية	{0.720 ، 0.830}

		الفرضية البديلة					
{0.138 ، 0.394}	إيجابية	عدم قبول الفرضية الصفريية وقبول البديلة	0.000	0.065	0.065	0.268	الابتكار المالي ← نجاح المشروعات
{0.523 ، 0.750}	إيجابية	عدم قبول الفرضية الصفريية وقبول البديلة	0.000	0.058	0.058	0.368	الحوكمة ← نجاح المشروعات
$R^2 = 0.608$ (Governance → Innovation)							
$R^2 = 0.745$ (All model variables)							

يتضح من خلال الجدول (14) اختبار معاملات المسار لكل من تأثير الحوكمة على الابتكار المالي وعلى نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية وأيضا تأثير الابتكار المالي على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يتضح ان القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة كانت مرتفعة اذ بلغت قيمة معامل التحديد لاثـر الحوكمة على الابتكار المالي (0.608) بينما كانت لكل من الحوكمة والابتكار المالي على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية (0.745).

كانت جميع العلاقات ذات دلالة إحصائية وإيجابية إذ كان تأثير الحوكمة على الابتكار المالي وكان تأثير الحوكمة (Beta = 0.780, t = 28.00, P-value = 0.000) ايجابي وذو دلالة احصائية على نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية ايضا ايجابي وذو دلالة احصائية (Beta = 0.638, t = 11.026, P-value = 0.000) وكان تأثير الابتكار المالي على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Beta = 0.268, t = 4.112, P-value = 0.000) أيضا ذو دلالة احصائية وكانت العلاقة إيجابية

ولمعرفة الدور الوسيط للابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة ونجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية كانت نتائج اختبار الوساطة كما يلي:

جدول (15) اختبار وساطة الابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة

والمتوسطة

معامل المسار	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	P-value	فترات الثقة (95%)
الحوكمة ← الابتكار المالي ← نجاح المشروعات	0.209	0.051	4.091	0.000	{0.110 ، 0.309}

يشير الجدول (15) إلى اختبار وساطة الابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة ونجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية إذ تم حساب التأثير غير المباشر لكل من المسار الأول والمسار الثاني حيث بلغت قيمة المسار الأول والذي يفسر تأثير الحوكمة على الابتكار المالي (0.780) والمسار الثاني بين الابتكار المالي ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.268) فإن التأثير غير المباشر هو عبارة عن حاصل ضرب المسارين وكما يلي $(0.209 = 0.268 \times 0.780)$.

ولمعرفة الدلالة الاحصائية للتأثير غير المباشر تم حساب قيمة t لهذا التأثير والتي بلغت (4.091) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وحسب Preacher and Hayes, 2008 فإنه يمكن اختبار الوساطة احصائيا من خلال فترات الثقة حيث يجب ان لا يكون الصفر قاطع الفترتين الدنيا والعليا وبما ان فترات الثقة قد كانت (0.110 – 0.309) اي لم يقطع الصفر بين الفترتين فإنه يمكن القول بأن الابتكار المالي يتوسط العلاقة بين الحوكمة ونجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

يستعرض هذا الفصل مناقشة اهم النتائج على ضوء نتائج التحليل الاحصائي وتبرير النتائج من خلال الاستناد على الادبيات والدراسات السابقة وأيضا تقديم التوصيات والاقتراحات التي تم التوصل اليها من خلال نتائج الدراسة وفقا لوجهة نظر افراد عينة الدراسة.

2.5 مناقشة النتائج

لـ أولا: أكدت نتائج الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة احصائية للحوكمة بأبعادها (المشاركة، المساءلة، الشفافية) على شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية، وتشير هذه النتيجة الى ان تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمبادئ الحوكمة خصوصا المبادئ الثلاثة (المشاركة، المساءلة، الشفافية) سيجسّن من أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي نجاح هذه المشروعات من خلال تطبيق افضل الممارسات الفعالة للحوكمة والتي تلعب دورا في زيادة كفاءة القرارات التنظيمية والإدارية وبالتالي تحسين الأداء التنظيمي والمالي وخلق مزايا تنافسية لهذه المشروعات.

لـ ثانيا: أكدت نتائج الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مع ان الدراسات السابقة أكدت وجود اهمية كبيرة للمشاركة في تحسين الأداء التنظيمي للشركات والمنظمات باختلاف أنشطتها وأحجامها وان المشاركة تلعب دورا أساسيا في تعزيز الابتكار إلا ان هذه الدراسة لم تتوصل الى وجود تأثير للمشاركة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لـ ثالثا: أشارت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمساءلة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن استخدام الادارة في هذه الشركات لمبادئ المساءلة مثل تفعيل القانون على الجميع واستخدام نظام مكافآت وعقوبات سيعزز من تحسين إنتاجية واداء الافراد وهذا سينعكس على الاداء التنظيمي ومن ثم نجاح شركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

لـ رابعاً: بينت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للشفافية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن القول بأن الشفافية احد اهم العناصر الأساسية في تعزيز النجاح التنظيمي لأي منظمة او شركة اذ تعمل الشفافية على تبادل المعلومات بين العاملين وإدارتهم بشكل فعال وان الشفافية ستؤدي الى تعزيز رضا العاملين عن أعمالهم وهذا يؤدي الى تحسين الأداء التنظيمي وبالتالي زيادة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لـ خامساً: أكدت نتائج الدراسة الى وجود دور وسيط جزئي للابتكار المالي في العلاقة بين الحوكمة و نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ ان تطبيق الشركات لمبادرات الابتكار خصوصاً الابتكار المالي سيحسن من نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام أساليب جديدة في العمل تضمن خلق مزايا تنافسية لهذه الشركة.

3.5 التوصيات والمقترحات

على ضوء نتائج التحليل الاحصائي فإن الباحث قدم التوصيات والمقترحات التالية:

1. ضرورة تركيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين التفاعل بين العاملين من خلال تفعيل الأنشطة غير الرسمية لتحسين التواصل بينها وبين العاملين.
2. ضرورة تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة السياسة الباب المفتوح لضمان أكبر قدر ممكن من إشراك العاملين بصناعة القرارات المختلفة.
3. ضرورة زيادة وعي العاملين لأهمية العمل كفريق لتحسين أنشطة العمل وزيادة الفعالية التنظيمية.
4. ضرورة قيام ادارة الشركات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة العاملين بالمعلومات حول القوانين والأنظمة الواجب إتباعها في العمل
5. على المديرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة العمل على الالتزام بالمصداقية والشفافية التامة مع العاملين من خلال إعلامهم بالمعلومات المهمة.

6. ضرورة اتباع الشركات الصغيرة والكبيرة لاستراتيجيات تشجع العاملين على ابتكار طرق عمل

جديدة ومنتجات تحسن من قدرتها المالية.

7. على الإدارة في الشركات الصغيرة والمتوسطة مكافأة العاملين الذين يقومون بإدخال ابتكارات ذات

منفعة اقتصادية على الشركة.

Abstract

This study aimed to understand the role of governance in the success of small and medium-sized projects for technology companies in the Kingdom of Saudi Arabia, with a specific focus on the mediating role of financial innovation. The descriptive-analytical method was employed, and the study targeted employees in technology companies in Saudi Arabia. A total of 360 questionnaires were distributed, and 20 were deemed invalid for analysis. A simple random sampling method was utilized.

The study results revealed a statistically significant impact of governance dimensions (participation, accountability, transparency) on small and medium-sized projects. Furthermore, there was a statistically significant impact of participation, accountability, and transparency on project success. The study also confirmed the mediating role of financial innovation in the relationship between governance and the success of small and medium-sized projects.

The study recommends several actions, including the emphasis of small and medium-sized companies on improving interaction through informal activities, adopting an open-door policy to ensure greater employee involvement in decision-making, and raising awareness among employees about the importance of teamwork to enhance organizational effectiveness.

Keywords: Governance, Financial Innovation, Small and Medium-Sized Project Success, Technology Companies, Kingdom of Saudi Arabia.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو رضوان عماد (2016). التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبية بن بوعلی بالشلف-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- أحمد، جنان. (2017). دور الإدارة بالتجول في تعزيز الأداء التنظيمي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية بغداد العراق.
- أحمد، علاش (2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار: تجربة بحرينية. مجلة الإبداع.
- البغدادي عادل هادي حسين والعبادي، هاشم فوزي دباس. (2017). التعليم التنظيمي والمنظمة المتعلمة وعلاقتها بالمفاهيم الادارية المعاصرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان.
- بلة ،عباس سايد عباد الرحمن، (2012)، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- بن جادي ، مصطفى، فضالوي ، نور الدين، (2013)، علاقة حوكمة الشركات بإدارة الجودة الشاملة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، شعبة علوم التسيير ،جامعة الدكتور موالی الطاهر، سعيدة.
- بوعزة ، محمد الأمين، (2018)، النظام المالي المحاسبي ودوره في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور موالی الطاهر، سعيدة، الجزائر.
- جاحدو رضا ، وعبد الله مايو ، (2010)، "تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم ، متطلبات ضرورية الإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي.

- جالب ، محمد، (2018)، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- جبار، لشاد. (2018). دور الابتكار المالي في تحقيق أبعاد الريادة. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة زاخو.
- الجبالي، سمير والمحاميد، اسعود. (2018). أثر حوكمة الجامعات في الاحتفاظ بالعاملين: اختبار الدور الوسيط لرضا العاملين-دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة الاتحاد الجامعة العربية.
- جبر، إبراهيم. (2018). مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة: دراسة
- الجبوري، مهدي عطية موحى. (2014). الاداء المالي الاستراتيجي للمنشآت المصرفية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد
- جمعة، أحمد. (2015). أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكيم المؤسسي، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الجويفل، محمود. (2013). دور البنوك الاسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الحايك، ندى. (2016). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سوريا.
- حمد، عدنان. (2020). واقع تطبيق الحوكمة في جامعة جرش من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم التربوية.
- الحوامدة، امل محمد العبيدي. (2012). أثر ممارسة الادارة بالتجوال على فاعلية عملية اتخاذ القرارات، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

- خريس، يوسف. (2020). أثر تطبيق الحوكمة على إتخاذ القرارات في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- خليل، هاني، (2019): مدى تأثير حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الدهشان، جمال (2020). تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة لدى القيادات الأكاديمية بجامعة ضوء الثورة الصناعية الرابعة، المجلة التربوية.
- الدوري، ياسمين خضير عباس. (2010). دور العاملين في الاداء المنظمي من إطار عناصر ادارة الجودة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الراعي، أسماء. (2021). واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الأردنية الحكومية وعلاقتها بالتمكين الإداري لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الربيعي، حاكم حسن و راضى، حمد عبد الحسين، (2013)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر العلمية للنشر والتوزيع، الأردن..
- الزبيدي، سحر عناوي رهيو. (2011) الذكاء الثقافي وتأثيره على الاداء الاستراتيجي للمنظمات، رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد.
- زكي، إيمان. (2019). الحوكمة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الزيايدي رمضان. (2016). الميزة التنافسية ودور الابتكار المالي في تعزيز القدرة التمويلية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية.
- سعودي، عبد الصمد وبن لخضر، مسعودة. (2017). أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق المالية دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.

- سعيد ، عهد،(2016)، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، سوريا.
- سكر، شروق. (2018) . أثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سليمان ، محمد ،(2008)، حوكمة الشركات" ، ط 1 ، الدار الجامعية الأولى ، الإسكندرية ، مصر.
- الشوملي ، سهير إبراهيم ، (2016)، حوكمة الشركات، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- الضلاعين، فرح. (2021). أثر الابتكار في التفاعلية المنظمة: الدور المعدل للمناعة في الجامعات الحكومية الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال.
- العابجي، زينب. (2012). مدى قابلية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية لامثال لمطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.
- عباس، زكي محمد وحسن، عبد الله كاظم. (2016) . تأثير ادارة الوقت في ادارة المصارف، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين في المصارف الحكومية مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد.
- عبد القادر، عمر. (2018) . الابتكار المالي للخدمات المصرفية وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- عقيل، ناصر بن محمد، (2016)، العلاقات الانسانية وعلاقتها بالأداء الوظيفي، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة الأمير نايف الأمنية.
- فداوي ، أمينة ، (2013-2014)، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص: مالية محاسبة والتسويق في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم: العلوم المالية

- فلاق، صليحة، (2020)، الابتكار في سوق التأمين الجزائري بين الواقع والتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.
- القدومي، نائر. (2012). تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن: المعوقات والتحديات، مجلة الجامعة الخليجية.
- الكيكي، غانم محمود احمد (2016). أنشطة التوزيع المادي وأثرها في الاداء المنظمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
- لزهاري، زواويد ونفسية، حجاج. (2018) . التنافسية وبيئة الأعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المالي في المؤسسات المالية، مجلة أفاق للدراسات والبحوث
- المحروق، ماهر ومقابلة أيهاب. (2016). المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.
- مرداسي، أحمد. (2017) . واقع الابتكار المالي في المصارف الإسلامية مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي.
- المصري، بلال. (2018). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة غزة، فلسطين.
- مطاي، عبد القادر. (2018). دور الابتكار المالي في تحسين جودة الخدمات المصرفية بالبنوك الإسلامية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية.
- المناصير، عمر. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- ميخائيل، أشرف. (2015). تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- النابلسي، زينب. (2019). دور المصارف الإسلامية في الأردن في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية.

- نسمان، إبراهيم.(2019). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاعات المصارف العامة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة غزة، فلسطين.
- النصور، بلال. (2019). مقترح لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير: دراسة تطبيقية تحليلية مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية.
- الهنيي، إيمان. (2018). دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات.

ثانيًا : المراجع الأجنبية:

- Abor,J.& Adjasi,Ch. (2017). Corporate governance and the small andmedium enterprises sector: theory and implications. CORPORATE GOVERNANC VOL. 7 NO. 2 2017, pp. 111-122.
- Al-Mathal, Ebtisam Mohammed ،(2019) Analysis of the ability of SMEs to manage institutional innovation in the Kingdom of Saudi Arabia, Science Journal for Commercial Research.
- Amr; a. (2019). SMES SECTOR: A KEY DRIVER TO THE EGYPTIAN ECONOMIC DEVELOPMENT, (Munich Personal RepEc Archive (MPRA), Research Paper.
- Anh Nguyen, P., Tram Uong, Th. & Dung Nguyen, Q. (2020). How Small- and Medium-Sized Enterprise Innovation Affects Credit Accessibility: The Case of Vietnam. Sustainability 2020, 12, 9559; doi: 10.3390/su12229559.

- Cantor, A. Gareth, C, Madline A & Sands, S (2015). "Organizational structure as performance behavior as a view of strategic supply chains and their impact on the performance of the organization". *European Journal of Business and Management*, 6(14): 200-215.
- Graafland 1 Snoorderhaven, N. (2019). "Technological Competition, Innovation Motive and Corporate Social Responsibility: Evidence from Top Managers of European SMEs" *De Economist*. 168(1): 1-22.
- Kijkasiwat.P & Phuensane.P. (2020). Innovation and Firm Performance: The Moderating and Mediating Roles of Firm Size and Small and Medium Enterprise Finance. *J. Risk Financial Manag.* 2020, 13, 97
- Mojgam; R. (2020). The role of knowledge management on organizational innovation among faculty members of AJA University of medical sciences". *Journal of Advanced Pharmacy Education & Research*. 10(1). 113-121.
- Ridderstråle, J. (2019). "Fighting the corporate immune system: a process study of subsidiary initiatives in multinational corporations", *International Business Review*, 6(2): 149-180.
- Sarah, M. (2017). The effects of financial of financial innovation on the financial performance of commercial banks in Kenya, M.A. Thesis, the school of business and public management, KCA university.

Mid-Ocean University

College of Management

Master of Project Management



**"The Role of Governance in the Success of Small and
Medium-Sized Projects: The Mediating Role of
Financial Innovation - An Applied Study on Technology
Companies in the Kingdom of Saudi Arabia".**

Preparation:

Kholoud Khaled Al-Ateeq - 222000460

Hissah Abdulrahman Al-Mousa - 222000439

Jawaher Hasbu - 221002553

Supervision:

Dr. Walid Abdul Jawad Saleem Sadiq

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

1445-2023